جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

مسالك التعليل عند الإمام مقبل بن هادي الوادعي

من خلال كتابه أحاديث معلة ظاهرها الصحة

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية ـ تخصص: الحديث وعلومه

الطالب:
سليمان نعيمي

المشرف:
د. نور الدين تومي

السنة الجامعية: ١٤٣٧- ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦- ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أمرني الله ببرهما وطاعتهما والإحسان إليهما، إلى والديَّ الكريمين، إلى من كانا سببا في وجودي، وربياني،ﷺ وركبا كل سهل وصعب من أجلي، وسهرا على تعليمي ورعايتي صغيرا، وأرى بركة دعائهما كبيرا، إلى أبي وأمي حفظهما الله، وأدخلهما فسيح جناته، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه وهو نعم المولى، ونعم النصير.

إلى كل مسلم يحب سنة رسول الله ﷺ ويدافع عنها، ويعمل بها...

أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر

بعد أن مَنّ الله عليّ إتمام هذا البحث بعونه وتسديده، لا يسعني إلاّ أن أحمـده وأشكره عزّ وجلّ، وهو الغنيّ الحميـد على ما أسبـغ عليّ من نعمه، وما أمدّه من عون وتوفيق.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور نور الدين تومي–حفظه الله– على ما استفدت منه، من خُلق الكريم، وعلم الغزير، وملاحظات دقيقة، وحرصه الشديد على حسن الصياغـة والإتقان في العمـل، فكـان مكمـّلاً لنقصي، وفاتـحًا لي واسع الآفاق لم أكن لأدركها لولاه بعد الله عز وجل.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم شكري وامتناني كذلك إلى سماحة الوالد أبي الرجال أحمد بن سعيد الأشهبي، المشرف العام لدار الحديث بالسمين باليمن،فقد نصح فأخلص، وأرشد فأصاب، فكنت أتصل عليه، وأرجع إليه في كل ما أشكل عليَّ في هذا الكتاب، وكان يرد على جميع الإشكالات بصدر رحب أناء الليل وأطراف النهار، فعلم وأفاد ولم يدخر وسعا في تقويم وتسديد الأخطاء، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر كلّ من ساهم في إنجاز هذا البحث من الذين أمدّوني بيد العون والتأييد، سواء بكلام طيّب مشجّع، أوبجهد،وهـؤلاء يضيق المقـام عن تعدادهم، ويعجز اللسان عن كفائهم، مهما أُوتيَ من عبارات الشكر والثناء، فالله يتولاّهم بالمثوبة والجزاء.

فلكلّ هؤلاء منّي جزيل الشكر، ووافر الامتنان، وخالص التقدير.

وما عند الله خير وأبقى، وإنّه لا يضيع أجر المحسنين.

ملخص البحث

يعالج هذا البحث موضوع مسالك التعليل عند الإمام الوادعي من خلال كتابه" أحاديث معلة ظاهرها الصحة" وقد أبرزت فيه طريقة وفقه الإمام الوادعي في التعليل، كما تناولت ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الإمام الوادعي كمقدمة بين يدي الموضوع.

The Summary of the Research

This research is dealing with the subject of the "Imam Ouadiai" ways of Hadith faultfinding through his book "An invalid Hadith appear true", I exposed in this pages the ways and fekh of Imam in faultfinding. Before that, I treated the terms and the meaning of faultfinding as an introduction to this subject.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران : ١٠٢].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ [النساء :١].

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب : ٧٠-٧١].

فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وإمام المتقين، سيدنا محمد وعلى وآله وصحبه أجمعين، أحمده سبحانه على جميل لطفه، وعظيم إكرامه، الموفق عباده لجميع الخيرات في السراء والضراء، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه القائل سبحانه: ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ ﴾[الزمر: ٣٦]، فهو سبحانه وحده الذي هدى وعلَّم، وتفضل وتكرم، وأسبغ علينا النعم، وحفظنا بركنه الذي لا يرام، وكلأنا بِعِزِّه الذي لا يُضام، وأنار لنا السبيل، وهدانا إلى الدليل.

وقد أتم الله هذه النعمة ببعثة خاتم النبيين وإمام المرسلين خليله وخيرته من خلقه أجمعين محمَّدٍ بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فأكمل به الدين وأتمّ به النعمة، وقضى جلّ في عُلاه بحكمته ولطفه وكرمه ألا ينقطع فضلُه ومنُّه على عباده، فَتَكَفَّل سبحانه بحفظ ذلك النور الذي أرسله به، فببقائه تبقى النعمة وتزول النقمة، فحفظ الكتاب في الصدور والصحف ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: ٤٢]. وقَيَّضَ للأمة من يحفظ السنة من الحملة الصادقين الموثوقين، والعلماء الربانيين المؤيَّدِين من علماء المسلمين عموماً والمحدثين خصوصا، فإنهم لم يدَّخروا وُسعاً ولم يألوا جهداً في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل

الجاهلين، وانتحال المبطلين فوضعوا لذلك منهجاً علمياً متميزاً وفريداً كان هو المعيار الذي توزن به الأخبار والآثار، وكان هذا المنهج نتاجاً لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث، وحفّاظه، من لدن الصحابة إلى أن استقرت قواعده، ورست أركانه.

ومن أهم مباحث هذا العلم وأشدها تعلقاً بتحصيل الغاية المنشودة من علم الحديث معرفة علل الأحاديث، وهو فن دقيق به ينكشف مداخل الوهم والخطأ في مرويات الثقات الغالب على منقولهم السلامة والاستقامة، ولدقته لم يتحقق إلا لزمرة يسيرة من العلماء، صاروا بذلك أئمة يقتدى بهم، وحجة يرجع إليهم، وإن استمداد هذا العلم الشريف من كلام هؤلاء الأئمة ومناهجهم، يحصل لطالب علم الحديث أهلية الكلام في هذا الفن الدقيق، قال الإمام الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لَدُرِسَ مَنَارُ الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا "[1].

وقال الحافظ الخطيب: "ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن، وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها، لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة"[2]

وقال الحافظ ابن رجب:"ولا بد في هذا العلم من طول ممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِمَت المذاكرة به فَلْيُكْثِر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد، وعلي بن المديني وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفَقِهَت نفسه فيه، وصارت له قوة نفسٍ ومَلَكَة، صَلُحَ له أن يتكلم فيه"[3].

وإنَّ من جهابذة هذا العلم من المعاصرين بلا نزاع، ومحققيه بلا مِرَاءٍ، الإمام الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، الذي امتاز على أقرانه ومعاصريه بالتحقيق في مباحث علم العلل الدقيقة، والغوص في فروعه العويصة.

---

١) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم (١/٤٠).

٢) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة(١/٥).

٣) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٢/٦٦٤).

والناظر والمتأمل في كتبه يجد ذلك جليا وواضحا، ومن أهم كتبه ومؤلفاته التي أبان فيها على تمكنه من هذا العلم، وضبطه لمباحثة، ومعرفته بمسالك التعليل، ومناهج النقاد، كتاب " أحاديث معلَّة ظاهرها الصحة "، الذي هو موضوع الدراسة، فقد وضع فيه الإمام الوادعي خلاصة علمه، وأبان العلل بأسلوب يُجْلي العلة ويبرزها، وهذا الكتاب يتميَّز بدقة كلام الشيخ ولزومه لكلام الأئمة النُّقاد في التَّعليل، ويمتاز على كثير من الكتب المعاصرة بالسعة، والشمول، والاستيعاب، والتنظيم.

هذا وقد عرف الإمام الوادعي بالممارسة العملية لكتب العلل، والاطلاع على مناهجها، والإستفادة مما فيها من علم الأئمة النقاد، يقول عن نفسه رحمه الله:"وإنني أحمد الله، فبسبب كثرة الممارسة لهذا الفن في الكتابة على تتبع الدارقطني واستدراكه على البخاري ومسلم، وهو من كتب العلل، فقد سهلت عليَّ بعض الشيء، ومع هذا فلا أزال أهاب هذا الفن، وكتابي: " أحاديث معلة ظاهرها الصحة " أغلبها نقل من كتب علمائنا رحمهم الله"[1].

وقد امتاز الإمام الوادعي رحمة الله بلزومه في تعليل الأحاديث غرز الأئمة الحفاظ النقاد المتقدمين، الذين رضوا من دنياهم بالقليل، وبذلوا المُهَج، والجهد، والوقت، والمال في سبيل نصرة هذا الدين ورفعته.

يقول رحمه الله:" وبعدُ؛ فإني أقرأ في كتب بعض العصريين فأرى فيهم من الجرأة على معارضة أقوال الأئمة فما قول يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، عنده شيء، وتجده يتعجب منهم كيف أقدموا على تعليل الحديث، وهو في الواقع ما فهم كلامهم.

فأين الثريا وأين الثرى ... وأين معاوية من علي، هل تعلم يا هذا أن أولئك الأئمة منهم من يحفظ حديث المحدث وحديث شيخه وحديث تلميذه سواء أكان حفظ صدر أم حفظ

---

١) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٨/١).

كتاب، فإذا حدث عنه المحدث ما ليس من حديثه علموا أنه وهم عليه؟ وهل تعلم أنه ليس كل المحدثين أقدموا على علم العلل؟"[1].

فكان الشيخ مقبل الوادعي من الأئمة المعاصرين، الذين أسهموا في تشييد دعائم منهج الأئمة المتقدمين في علوم الحديث عموما، وفي تعليل الأحاديث خصوصا.

ولما رأيت مكانة هذا الإمام وشخصيته في هذا العلم، وموقع كلامه في باب إعلال الأحاديث، وما لمعرفة منهجه في هذا العلم من أهمية اخترت أن يكون موضوع بحثي في أطروحة الماستر دراسة الأحاديث التي تكلم عليها هذا الإمام بالإعلال، ودراسة كلامه في مسالك التعليل لاستخلاص منهجه في العلل، وبالله تعالى أستعين وعليه التكلان، وجعلت عنوان البحث: "مسالك التعليل عند الإمام الوادعي من خلال كتابه أحاديث معلة ظاهرها الصحة".

أهمية الموضوع والسبب في اختياره:

لا يشك مشتغل بهذا الفن فضلا عن بارع فيه، بأن معرفة علل الحديث، وأحوال الرجال، وفهم مقاصد وألفاظ أئمة النقد، بمثابة الرأس من الجسد في علم الحديث لِفَهْمِ مقاصد أئمة النقد ومدلولات ألفاظهم في العلل والرجال، والاستفادة من أقوالهم وأحكامهم لتصحيح الأحكام، وترجيح الأقوال.

ومعرفة الطريقة التي كان يسلكها الإمام الوادعي ومدلول ألفاظه في التعليل من الأهمية بمكان، لما ناله من النصيب الأوفر في هذا العلم بشهادة علماء زمانه وأقرانه وطلابه، ومن قرأ أوسمع عنه،ولذلك فالسبب في اختياري لهذا لموضوع يرجع إلى أمور:

١-شخصية الإمام الوادعي العلمية في علم الحديث عموما وفي علم علل الحديث خصوصا، فقد كان من أكثر العلماء المعاصرين كلاما في إعلال الأحاديث.

٢-أهمية معرفة مسلك الإمام الوادعي في باب العلل، ولقلة معرفة بعض المعاصرين لمناهج الأئمة الحفاظ اضطربوا في باب التصحيح والتضعيف، فيصححون ما قد أجمع الأئمة على إعلاله، أويضعفون بعلة قد اطلع الأئمة عليها ولم يروها قادحة.

---

١) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٩٢/١).

٣-رغبتي في زيادة الاطلاع حول موضوع تعليل الأحاديث، لاسيما في كتب المعاصرين، فوقع الاختيار على الإمام الوادعي الذي أعجبني مرونته في بيان العلل بأسلوب جلي وسهل، وبذلك يسهل على الطالب والباحث الممارسة العملية لكتب العلل.

٤-كون هذا الإمام الكبير مع شهرته وتقدمه في هذا العلم لم يفرد منهجه في باب إعلال الأحاديث بالدراسة حسب علمي، وخصوصا كتابه: " أحاديث معلة ظاهرها الصحة "، فقد اطلعت على كثير من فهارس مكتبات الجامعات فلم أجد من ألَّف حول الإمام الوادعي في باب العلل،وسألت الكثير من طلابه فلم يُرْشِدْني أحدمنهم أنَّ هناك من كتب حول الإمام الوادعي في باب العلل.

٥-تقديم خدمة علمية بإظهار الأحاديث المعلة عند الإمام الوادعي،حتى يستفيد منها الباحثون ويتبين من خلال هذه الدراسة أنه على نفس المتقدمين في باب التعليل.

٦-إن دراسة منهج الإمام الوادعي تبرز دقة هذا العلم،وما يحتاج إليه دارسه من سعة المعرفة، فيكون في ذلك إسهام في تنبيه الباحثين المشتغلين بهذا العلم على أهمية التروي وطول النظر قبل إصدار الحكم على الأحاديث.

٧-المساهمة في تيسير الإستفادة من كتب الإمام الوادعي وكتاب: " أحاديث معلة ظاهرها الصحة " أحدها، فيُفْتَح بذلك لطالب العلم الباب للدراسة العملية لكتب العلل والإستفادة منها،وهو أنفع الكتب التي درست في هذا المضمار بفضل الله عز وجل، لإفصاحه عن غرر عزيزة، وفوائد جليلة لا تكاد تجدها في غيره،ونسأل الله أن أكون قد وفقت بفضل الله تعالى لبيان جانب عظيم من هذه الدرر والفوائد.

أهداف البحث:

١-استعرضت في هذه الدراسة جانبا هاما من أحكام الإمام الوادعي على الأحاديث المعلولة مثل: الاضطراب، والتصحيف، والنكارة، والشذوذ، والتفرد، والتعليل بالرفع والوقف، وغيرها.

٢-وما هذا البحث إلا محاولة للكشف عن منهج الإمام الوادعي، ومعرفة الطريقة التي كان يسلكها في نقده للأحاديث والآثار.

٣-دراسة مصطلحات وألفاظ الإمام الوادعي والأئمة النقاد والمقارنة بينهم، وفهم مقاصد عباراتهم في نقد الحديث.

صعوبات البحث:

قد اعترضتني صعوبات كثيرة في إنجاز هذا البحث منها:

١-عدم وجود أي دراسة عن الإمام الوادعي في باب التعليل، وهذا من أشق الصعوبات التي كنت أمر بها وقد سألت الكثير من طلابه فكان الرد منهم أنه لم يفرد له مصنف في هذا الباب، وحسب علمي والله أعلم أن هذه أول دراسة على منهج الإمام الوادعي في التعليل، فنسأل الله التوفيق والسداد في هذا العمل المتواضع.

٢-موضوع البحث في حَدِّ ذاته، فقد تقدَّم أن علم العلل أدق أنواع علوم الحديث، ولم يتكلم فيه إلا الأفذاذ، فالبحث فيه مع البضاعة المزجاة صعب للغاية.

٣-غموض إجابات السؤالات في بعض الأحيان، فإنَّ النقاد غالبا ما يشيرون إلى العلل ولا يصرحون بالقرائن، أو بالأسباب التي جعلتهم يحكمون عليها، وهذا مما أشكل عليَّ كثيرا.

٤-جمع أقوال علماء الحديث المعاصرين، ومقارنة أقوالهم بأقوال الإمام الوادعي في انتقاده للأخبار، وبيان حجة الإمام الوادعي عند الاختلاف إن وجدت ومناقشة ذلك.

٥-دراسة الأدلة والبراهين التي جعلت الإمام الوادعي يحكم بالعلة على الحديث سواء كان ذلك من جهة الإسناد أو المتن، ومعرفة الراجح من المرجوح.

الدراسات السابقة:

في الحقيقة لم أقف في حدود اطلاعي على أيِّ دراسة حول منهج الإمام الوادعي في باب العلل كما تقدَّم، ونظرت في فهارس كتب كثير من الجامعات فلم أجد من كتب حول هذا الموضوع، كما سألت الكثير من طلابه وأخص بالذكر منهم فضيلة الشيخ سماحة الوالد أحمد بن سعيد الأشهبي، والشيخ أحمد بن على الرازحي، والشيخ أبا عبد الرحمان المكي، والشيخ نور الدين السدعي الوصابي، والشيخ أبا الحارث عبد العزيز دادة الجزائري، فاتفقت كلمتهم أنه لا يوجد من كتب حوله في فيما يخص العلل أو أن هناك من أقدم على دراسة كتاب:"أحاديث معلة ظاهرها الصحة"، ولذلك فقد لقيَت منهم فكرة هذا البحث كل القبول في إحياء تراث الإمام الوادعي.

ومع أنني لم أطلع على دراسة حول هذا العلَم في التعليل إلا أني لم أهمل الإستفادة من كتابات بعض العلماء المعاصرين، وتحقيقاتهم، وتخريجاتهم ؛كتحقيقات العلامة الألباني،

وكذا كتابات الإمام الوادعي نفسه في كتبه الأخرى ككتابه: "غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل" وكتابه: " المقترح في أجوبة المصطلح" وغيرها من كتبه،وكذا تخريجات الشيخ شعيب الأرناؤوط، وكتاب مجموع الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية للشيخ نور الدين السدعي الوصابي.

منهج البحث:

تقتضي الدراسة في مثل هذا النوع من المواضيع تعددا للمناهج، ولذلك فقد سلكت في هذا البحث المنهج الإستقرائي، والتحليلي، والنقدي، فكان المنهج الإستقرائي في تتبع جميع أحاديث كتاب " أحاديث معلة ظاهرها الصحة " وتصنيفها على حسب خطة البحث، وأما المنهج التحليلي فكان في تحليل المادة العلمية من الشواهد، والأمثلة، واستخراج ما يكمن فيها من قواعد، وأما المنهج النقدي فاستعملته في الكلام على العلل ومناقشة مباحث التعليل من كلام الشيخ وكلام الأئمة النقاد وكذا بعض المعاصرين.

منهجية البحث

اتبعت في هذا البحث المنهجية الآتية:

١- تخريج الأحاديث، ودراستها بما يفي بمقصود البحث.

٢- بيان مدلولات الألفاظ عند الإمام الوادعي، التي وقع فيها الخلاف بين المحدثين من جهة، والفقهاء والأصوليين من جهة أخرى:كالشاذ، والمنكر، وزيادة الثقة، والتفرد، وغيرها، وبيان موقف الإمام الوادعي منها.

٣- مقارنة كلامه بكلام غيره من خلال دراسة الأحاديث والأقوال.

٤- استخلاص منهج الإمام الوادعي من خلال دراسة الأحاديث التي أعلها وأقواله في الرجال، واستخلاص المنهج يتطلب الاستقراء التام للكتاب لأقوال الإمام الوادعي، وهو أمر لست أدّعيه، بل يقصر عن بلوغه من كان مثلي في قلة البضاعة وقصر الباع في هذا المجال بالرغم من المحاولة التي بذلتها في الاستقصاء لجميع الكتاب إلا أنه يبقى جهد بشري يتعرضه الخلل والنقص ونسأل الله أن أكون قد وفقت لما تعرضت له من استقراء التام للكتاب.

٥- بيان وجه تعليل أو ترجيح الإمام الوادعي للحديث، وذكر الأسباب التي جعلته يحكم بذلك، مع التعليق، أو مناقشة ما ذهب إليه من الأحكام.

٦- الاستشهاد بقول الإمام الوادعي في غير كتاب:"أحاديث معلة ظاهرها الصحة "مثل كتاب: "غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل"، وكتاب: "المقترح في أجوبة المصطلح "، وغيرها لبيان برهان أو حجة ما ذهب إليه في كتابه: " أحاديث معلة ظاهرها الصحة ".

٧- إجراء مقارنة بينه، وبين غيره من المعاصرين في الحكم على الحديث،مثل العلامة الألباني،والعلامة أحمد شاكر، لتمييز منهجه، واستخراج ضوابطه، وذكر معاني ألفاظ التعليل والترجيح لمعرفة مراده وما ذهب إليه.

٨- بيان العلة المصرح بها أو المشار إليها عند غموض العلة، وشرح مراد الإمام الوادعي فيها،

والتعليق على ذلك.

٩- أدرس فقط الأحاديث التي ظاهرها الصحة لِأُبَيِّن ضعفها.

١٠- نقل كلام أهل النقد في الرجال توثيقا، وتجريحا.

١١- أكفتي بذكر مثال واحد مراعاة للاختصار وأحيل الباقي في الهامش.

١٢- ذكر ما اعتبره الإمام الوادعي شرطا في كتابه مثلا : اشترط في هذا الكتاب أن يخرج لأفراد الثقات إذا لم يجد لها علة،واعتبره شرطا في هذا الكتاب.

١٣- التعليق بعد كل مثال أستشهد به.

١٤- أنقل كلام الأئمة حول المصطلحات التي تعرض إليها الإمام الوادعي في هذا الكتاب، ثم أبين ما ذهب إليه الإمام الوادعي.

١٥- أُعَقِّبُ على الأقوال في مسألة من مسائل هذا الكتاب بأقوال علماء آخرين.

خطة البحث:

وقد جاء البحث في مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

أما الأوَّل: فهو عبارة عن فصل تمهيدي خصصته للكلام عن علم العلل الحديث وشيءٍ من مسائله،وأما الثاني فهو خاص بالتعريف بالإمام وكتابه المدروس، وأما الثالث فهو لألفاظه في التعليل.

حيث جاءت الخطة كما يلي:

- **فصل تمهيدي: العلة وما يتعلق بها**
- المبحث الأوَّل: تعريفها وأسبابها وأقسامها وأهميتها
- المطلب الأول :التعريف بالعلة
- المطلب الثاني: أسباب العلة
- المطلب الثالث: أقسام العلة
- المطلب الرابع: أهمية علم العلل
- **الفصل الأوَّل:التَّعريف الموجز بالإمام الوادعي وبكتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة"**
- **المبحث الأوَّل : ترجمة موجزة للإمام الوادعي**
- المطلب الأول:اسمه ونسبه وأسرته ونشأته
- المطلب الثَّاني: حياته العلمية.
- المطلب الثالث: منزلته العلمية
- المطلب الرابع:آثاره العلمية
- المطلب الخامس: مرضه ووفاته رحمه الله
- **المبحث الثاني : التعريف بالكتاب**
- المطلب الأول : سبب تأليف الكتاب
- المطلب الثاني : موضوعه
- المطلب الثالث: خصائصه
- المطلب الرابع :قيمته العلمية
- **الفصل الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها ومسالك التعليل عند الإمام الوادعي**
- **المبحث الأول: ألفاظ التعليل عند الإمام الوادعي**
- المطلب الأول: المنكر والشاذ
- المطلب الثاني: التفرد
- المطلب الثالث: زيادة الثقة
- المطلب الرابع :المنقطع

- **المبحث الثاني: مسالك التَّعليل عند الإمام الوادعي**
- المطلب الأوَّل :لمحة حول مسلك التَّعليل عموما عند الإمام الوادعي
- المطلب الثاني :التعليل بالنكارة والشذوذ
- المطلب الثالث : التعليل بالتفرُّد
- المطلب الرابع : التعليل بالإنقطاع
- المطلب الخامس :التعليل بضعف الراوي
- المطلب السادس:التعليل بالرفع والوقف

وقد أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله علي النبي الأمي الذي علم البشرية صلاة كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وإني أسأل الله العلي القدير بأسمائه الحسنى وصفاته العلي، وبأني أشهد أن لا إله إلا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد أن يتقبل مني هذا البحث، وأن ينفع به المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وأسأله العفو والمغفرة عن تقصيري وعن زلاتي، فإنه هو الغفور الرحيم، وأسأله أن يجعل عملي هذا ابتغاء وجهه سبحانه، وأن يجعله ذخرا لي يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وإنني سائل أخا انتفع به أن يدعو الله لي ولوالدي، ولمشايخنا ولمن لهم فضل علي، وللمسلمين كافة، فهو خير مسئول وبالإجابة جدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فصل تمهيدي: العلة وما يتعلق بها

إن علم علل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفا وذكرا، وأعظمها فخرا وخطرا، وأرفعها منزلة وقدرا، وأهمها في بيان درجة الحديث صحة وضعفا، ولهذا لم يتكلَّم في هذا العلم إلا قلة من فحول المحدثين، بل كان النقاد في أزهى عصور السنة يشتكون من قلة من يحسن هذا العلم.

المبحث الأوَّل: تعريفها وأسبابها وأقسامها وأهميتها

المطلب الأول :التعريف بالعلة

١- العلة لغة:

العلة لغة: "العلة: المرض، وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: علَّ المريض، يعل علة فهو عليل، ورجل عَلَلَة، أي كثير العلل، ومن هذا الباب وهو باب الضعف: العل من الرجال: المسنُّ الذي تضاءل وصغر جسمه"[١].

وقال ابن منظور: "اعتل العليل علة صعبة، والعلة المرض، عل يعلُّ واعتلَّ أي مرض، فهو عليل، وأعلَّه الله، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة، واعتل عليه بعلة، واعتله إذا اعتاقه عن أمر، واعتله تجنى عليه، والعلَّة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول"[٢].

٢- تعريف العلة اصطلاحا:

يمكن القول بأنَّ هناك اتفاقا بين المحدثين في تعريف العلة، حيث إنَّ كلَّ من عرَّفها اشترط فيها صفتيْ القدح والخفاء، فابن الصلاح مثلا يقول:"هي عبارة عن أسباب خفية

---

١) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس الرازي، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. (٤ / ١٤).

٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط١، (١١ /٤٦٧).

غامضة قادحة فيه"[١]، وعرفها النووي بقوله: "عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه"[٢]، وبذلك عرفها من جاء بعدهم من أهل العلم.

فاتضح من هذا أنَّ للعلة شرطان عند المحدثين كما ذكر آنفا وهما:

- أن تكون العلة خفية وغامضة.
- أن تكون قادحة في صحة الحديث.[٣]

وميدانها أحاديث الثقات أو الأحاديث التي ظاهرها الصحة، وليس الأحاديث التي طعن في رجالها، لذالك يقول الحاكم:"وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل"[٤]، ويقول ابن الصلاح: "المعلل، هو الذي أطُلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[٥].

هذا فيما يخص معناها الخاص، وأمَّا المعنى العام فيقول ابن الصلاح: "ثم اعلم إنَّه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخَرَّجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة؛ وكذلك تجد في كتب العلل الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثمَّ إنَّ بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط"[٦].

---

١) معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦هـ، (٩٠/١).

٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، ط٣، ١٤٠٩ هـ—١٩٨٩م، (٢٥٢/١).

٣) انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان مصطفى باحو، دار الضياء–طنطا، ط ١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، (٢٠/١).

٤) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحق: السيد معظم حسين،دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٣٩٧هـ –١٩٧٧م، (١٧٤/١).

٥) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (٨١/١).

٦) المصدر نفسه (٨٤/١).

المطلب الثاني: أسباب العلة

إنَّ للعلة عدة أسباب عدَّها بعضهم سبعة وزاد غيرهم على ذلك.

– **أولها:** السبب العام،[1] وهو النقص الذي يعتري كل إنسان ومن جميع النواحي، فمهما بلغ الإنسان من درجة الحفظ والإتقان إلا أنَّه يبقى تحت دائرة الوهم والنسيان لا محالة، فقد وهم كبار أهل العلم في الأزمان المتقدمة الذين شهد لهم الداني والقاصي بالعلم، وفي هذا يقول أحمد بن حنبل: "ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟"[2]،وقال ابن معين: "ولست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب"[3]، ويقول الإمام مسلم: "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كانوا من أحفظ الناس و أشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ، و ينقل إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[4].

.

– **ثانيا:** خفة الضبط وكثرة الوهم[5]، وذلك كثيرا ما يعتري الذين ثبتت عدالتهم عند المحدثين لكن ذلك ليس الغالب على حديثهم، بل لا بد من التمييز بين الصحيح من أحاديثهم،وبين ما وهموا فيه. .

– **ثالثا:** خفة الضبط بالأسباب العارضة[6]، وذلك يكون حين تأتي على المحدث أسباب تخفف من ضبطه، كالإعتماد على الكتب فتضيع كتبه، أو يذهب بصره، أو لا يحملها معه في الرحلة فيحدث من حفظه، كذلك الذين ينشغلون عن العلم بالقضاء وغيره فيخف ضبطهم.

---

١) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الأردن،ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م ، (٩٣/١) .

٢) معرفة أنواع علوم الحديث ، ابن الصلاح (٢٥٢/١).

٣) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٤٣٦/١).

٤) التمييز، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدثين، نشأته وتاريخه) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٢هـ،شركة الطباعة العربية السعودية المحدود، الرياض، (١٢٤/١).

٥) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي(٩٨/١).

٦) المصدر نفسه (١٠٧/١).

– **رابعا:** تدليس الثقات[1]، فالتدليس يكون أحيانا سببا من أسباب العلة، والتدليس أنواع كثيرة، أشهرها تدليس الإسناد وهو: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، وتدليس الشيوخ وهو: أن يسمي شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف[2].

وكلا النوعين يكون أحيانا سببا في إعلال الحديث.

– **خامسا:** التفرد، والتفرد في حد ذاته ليس علة في الخبر، وإنما يكون أحيانا سببا من أسباب العلة، إذا لم يكن الراوي مبرزا في الحفظ، فالتفرد قد يومئ بوجود العلة.

المطلب الثالث: أقسام العلة[3]

في هذا المطلب أشرت إلى الاعتبارت التي تقع فيها العلة .

– أولا: باعتبار محلها

- تقع العلة في المتن: مثل دخول متن في آخر، أو زيادة لفظة غريبة في المتن وغيرها من علل المتن
- تقع العلة في السند: مثل دخول سند في آخر، أو زيادة راو في السند وغيرها من علل السند.
- تقع العلة في المتن والسند معا: وهي ما يتركب من الأمثلة السابقة، وأكثر ما تقع في السند.

– ثانيا: باعتبار ظهورها وخفائها

- العلة الخفية: مثل أن يكون الحديث موقوفا فَيهِم بعض الثقات فيرفعه.
- العلة الظاهرة: مثل التعليل بالانقطاع الظاهر، أو بالجهالة، أو بالإرسال الظاهر وغيرهم.

– ثالثا: باعتبار القدح وعدمه

وهو ستة أنواع:

---

١) المصدر نفسه (١١٨/١).

٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (٦٦/١).

٣) انظر: العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان مصطفى باحو، (٢٤٣/١).

- علة في الإسناد ولا تقدح فيه: كرواية مدلس بالعنعنة، ثم عثر على تصريحه بالسماع.
- علة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن: مثل إبدال راو ثقة براو ثقة.
- علة في المتن ولا تقدح فيهما: كاختلاف ألفاظ الحديث مع إمكانية الجمع.
- علة في المتن وتقدح في الإسناد: مثل ما يرويه راو بالمعنى الذي ظَنه يكون خطأ.
- علة في المتن وتقدح فيهما جميعا: مثل رواية متن بلفظ يُستغرب فيقدح فيهما معا.

المطلب الرابع: أهمية علم العلل

يعد علم العلل من أشرف العلوم كونه متعلق بالسنة النبوية من حيث القبول والرد، و إن شاء الله سأذكر أهميته باختصار فأقول:

١. إن علم علل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفا وذكرا، وأعظمها فخرا وخطرا، وأرفعها منزلة وقدرا، وأهمها في بيان درجة الحديث صحة وضعفا.

قال ابن مهدي: "لأن أعرف علة حديث واحد أحب إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث"[١].

قال ابن حجر عن هذا العلم: "هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون. ولذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين، والدارقطني"[٢].

ولأهمية هذا العلم كان بعض المحدثين يعقدون مجالس خاصة به.

وقال الخطيب البغدادي: "أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس، ولا طراوة ولا دنس، ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند

---

١) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١/١٧٤).

٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي،ط١، مطبعة سفير بالرياض عام (١٤٢٢هـ)(١/١١٣).

المعاينة، فيعرف البهرج الزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به"[1].

واقترن بهذه الأهمية صعوبات كثيرة لا يكاد يدركها إلا الحافظ، ومن خاض غمار هذا الأمر وعاناه.

قال ابن مهدي: "إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة"[2].

ومما يدل على قول ابن مهدي ما حكاه أبو زرعة الرازي وسأله رجل: " ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة، فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة، يعني محمد بن مسلم بن وارة، وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم "[3].

-م عرفة علل الحديث من الأمور التي لا تنال إلا بممارسة كبيرة في الإعلال، والتضعيف ومعرفة السند الصحيح من الضعيف.

- علم العلل كالميزان لبيان الخطأ، والصواب، والصحيح من المعوج.

---

١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحق: د. محمود الطحان مكتبة المعارف –الرياض(٢/٢٥٥).

٢) العلل ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)تحق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبد الله الحميد ود.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي،ط١، ١٤٢٧ هـ -٢٠٠٦،(١/١٩).

٣) معرفة علوم الحديث، للحاكم (١/١٧).

الفصل الأوَّل:التَّعريف الموجز بالإمام الوادعي وبكتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة"

في هذا الفصل حاولت التعريف بالإمام الوادعي ورحلته في طلب العلم، وبيان مكانته العلمية كما تطرقت إلى التعريف بالكتاب من خلال إبراز خصائصه، ومميزاته، وقميته العلمية التي تتجلى في ثنايا هذا الكتاب .

المبحث الأوَّل : ترجمة موجزة للإمام الوادعي

المطلب الأول:اسمه ونسبه وأسرته ونشأته.

"هو الشيخ الزاهد العلامة الفقيه المحدث، إمام عصره شيخ الإسلام أبو عبد الرحمان مقبل بن هادي بن مقبل بن قايدة الوادعي ثم الهمداني، مات أبوه رحمه الله وهو صغير لايعرفه فعاش يتيما، وبقي في حضانة والدته رحمها الله فترة وكانت تطلب منه أن يشتغل في المال، وتأمره أن ينظر إلى حال مجتمعه كي يكون مثلهم، فيعرض عن ذلك ويقول لها سأذهب أدرس، فتقول له: الله يهديك تدعو له بالهداية كما أخبرتني غير واحدة من القريبات اللاتي أدركن ذلك الحين، ولعل دعوة والدته وافقت ساعة استجابة فصار من المهتدين وصار هاديا مهديا وعالما شهيرا نحسبه زكيا، ونشأ في بيئة ساد فيها الجهل والشرك والخرافات والغلو في أهل البيت، فكان الدين كله حب أهل البيت، ملأ ذلك حاضرها وباديها "[1].

المطلب الثَّاني: حياته العلمية.

ونذكر في هذا المطلب حياة الإمام الوادعي في طلبه للعلم والمشايخ الذين أثنى الركب عندهم

---

١) نبذة مختصرة من نصائح والدي العلامة مقبل بن هادي الوادعي وسيرته العطرة، أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار صنعاء اليمن، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م (١/١٨).

الفرع الأول: طلبه للعلم:

قال الشيخ ربيع المدخلي: "طلب العلم في اليمن، ثم بمعهد الحرم المكي، ثم بالجامعة الإسلامية، فدرس بكلية أصول الدين انتظاماً، وبكلية الشريعة انتساباً، ثم واصل دراسته فيها حتى حصل على الشهادة العالمية الماجستير، ثم أقبل على كتب السنة، والتفسير، وكتب الرجال، ينهل منها، ويستمد منها مؤلفاته القيمة -رحمه الله-"[1].

الفرع الثاني: مشايخه

قال محمد بن علي الصومعي البيضاني: "أخذ أبو عبد الرحمن العلم على مشايخ أجلاء من أعلام هذا العصر وقد ذكرهم في ترجمته التي لا تتجاوز ست ورقات في مواضع متفرقة، وسأذكرهم في هذه السطور على النحو التالي:

١- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله، مفتي عام المملكة، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس البحوث العلمية والإفتاء، درس عليه في الحرم المدني في صحيح مسلم.

٢- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، كان يحضر له في مجالسه الخاصة، وله نقاشات متعددة معه.

٣- الشيخ عبدالله بن حميد رحمه الله.

٤- الشيخ محمد السبيل حفظه الله.

٥- الشيخ عبدالعزيز الراشد رحمه الله.

٦- الشيخ يحيى الباكستاني حفظه الله درس عليه في تفسير ابن كثير، وصحيح البخاري وصحيح مسلم، في الحرم المكي.

٧- الشيخ محمد بن عبدالله الصومالي، درس عليه في علم الحديث، ومنه استفاد كثيرا في هذا العلم، مكث عنده نحو سبعة أشهر وكان ذلك في الحرم المكي.

٨- الشيخ السيد محمد الحكيم المصري، وهو أبرز من درسه في الجامعة الإسلامية.

٩- الشيخ محمد بن عبدالوهاب فائد المصري، درسه في الجامعة الإسلامية.

---

١) تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، ربيع بن هادي عمير المدخلي، د.ت،(٣٣٩/١).

ودرس كذلك على بعض الشيعة في مسجد الهادي بصعدة.

قال رحمه الله في ترجمته عن دراسته في جامع الهادي، ومدير الدراسة القاضي مطهر حنش: "فدرست في العقد الثمين، وفي الثلاثين المسألة وشرحها لحابس، ومن الذين درّسونا محمد بن حسن المتميز وكنا في مسألة الرؤية فصار يسخر من ابن خزيمة وغيره من أئمة أهل السنة، وأنا أكتم عقيدتي إلا أني ضعفت عن وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة وأرسلت يدي ودرسنا في متن الأزهار إلى النكاح مفهوما ومنطوقا ... ثم طلبت من القاضي قاسم بن يحي شويل أن يدرسني في بلوغ المرام ... ودرست قطر الندى مرارا على إسماعيل حطبه"[1].

المطلب الثالث: منزلته العلمية.

كان الإمام الوادعي رحمه الله من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، اهتم بدراسة علم الحديث، واللغة، والفقه، والتفسير، والعقيدة، وقد جمع له الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، ولقد أثنى عليه كثير من العلماء بما لا يدع مجالا لأحد للثناء عليه بعدهم، وقد أوردت بعض النصوص بإيجاز غير مخل طلبا للإختصار.

الفرع الأول: ثناء العلماء عليه

١-ثناء العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله

فقال:" وأما أهل المعرفة بهذا الفن؛ فهم لا يشكون في ضعف مثل هذا الحديث، فهذا هو الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني يقول في تخريجه على " ابن كثير " (٥١٣/١) بعد أن

تكلم على رجال إسناده بإيجاز مفيد فردا فردا: " والحديث ضعيف من أجل الانقطاع، وضعف عبيد الله بن الوليد الوصافي"[2].

٢-ثناء العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

---

١) نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة الإمام الوادعي رحمه الله، محمد بن علي الصومعي البيضاني، د.ت، (٣٠/١).

٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني (٩٥/٥).

قال الشيخ عبد الله بن عثمان الذماري حفظه الله: "سمعت الشيخ ابن عثيمين يقول إن الشيخ مقبلا إمام إمام إمام "[١].

٣-ثناء العلامة ربيع المدخلي:

"وقد عرفت هذا الرجل بالصدق والإخلاص، والعفة، والزهد في الدنيا، والعقيدة الصحيحة والمنهج السلفي السليم، والرجوع إلى الحق على يد الصغير والكبير، وقد بارك الله في دعوته فأقبل عليها الناس، فله ولتلاميذه آثار كبيرة في شعب اليمن، يشهد بذلك كل ذي عقل ودين وإنصاف"[٢].

الفرع الثاني: مكانته في علم العلل

إنَّ هذا الفن لم يتكلم فيه إلا قلة من العلماء المتقدمين، فكذلك لم يتكلم فيه في العصر الحديث ولم يكتب فيه إلا أقل من القليل، وكلام الإمام الوادعي في تعليل الحديث كأنَّه نسخة من كتب أبي زرعة، وأبي حاتم، وإن هذا الكتاب يُعدُّ إحياءً لعلم العلل في العصر الحديث، فكأنك إذا قرأت في كتاب الإمام الوادعي وقرأت في كتب العلل للمتقدمين كأنك تعيش بين أولئك الأئمة، ولايزال طلابه، وغير طلابه ممن يعكف على كتبه يغترفون من جهوده وعلومه التي أبرزها، ويمشون على الطريقة التي سلكها، تلك الطريق التي لاتخالف سير الأئمة الحفاظ النقاد المتقدمين الذين هم نوادر هذا العلم.

قال الإمام الوادعي:" وإنني أحمد الله فبسبب كثرة الممارسة لهذا الفن في الكتابة على تتبع الدارقطني واستدراكه على البخاري ومسلم وهو من كتب العلل فقد سهلت علي بعض الشيء، ومع هذا فلا أزال أهاب هذا الفن وكتابي " أحاديث معلة ظاهرها الصحة " أغلبها نقل من كتب علمائنا رحمهم الله "[٣].

---

١) إعلام الأجيال بكلام الإمام الوادعي في الفرق والكتب والرجال، سليم بن عبد الله الخوخي، د.ت، (٢٦/١).

٢)تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين، ربيع بن هادي عمير المدخلي (٣٤٢/١).

٣)غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٨/١).

ومباحث هذه الرسالة شاهدة على تبحره في معرفة علل الحديث، وناطقة بتضلعه من دراية صحيح الحديث وسقيمه، وتنبهه إلى مواضع الخلل من طرقه، ووجوه اتصاله وانقطاعه، وتبحره في معرفة طرق الحديث.

المطلب الرابع:آثاره العلمية.

قد صنف الإمام الوادعي في فنون عديدة، منها في الحديث وعلومه وأسماء الرجال، والفقه، والعقيدة، وكان حسن التصنيف والتأليف، وله مؤلفات كثيرة قد أحصاها أحد طلابه وهو محمد بن علي الصومعي البيضاني.

قال محمد بن علي الصومعي البيضاني:"ولهذا العالم المجاهد آثار علمية هائلة جنى اليمنيون بل المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها ثمارها من المؤلفات القيمة النافعة التي يستفيد منها المبتدئ، ولا يستغنى عنها المنتهي كذلك طلابه في كثير من البلاد الإسلامية وغيرها وهذه مؤلفاته المطبوعة فدونكها:

١-الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين

٢-تراجم رجال الحاكم في المستدرك

٣-تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي

٤- تراجم رجال الدار قطني في سننه

٥- الصحيح المسند من دلائل النبوة

٦- غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل

٧- الجامع الصحيح في القدر

٨- صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال

٩- إجابة السائل عن أهم المسائل

١٠- الشفاعة

١١- رياض الجنة في الرد على أعداء السنة، ومعه الطليعة في الرد على غلاة الشيعة وحكم القبة المبنية على قبر الرسول ﷺ

١٢- تحفة الأريب على أسئلة الحاضر والغريب

١٣- المخرج من الفتنة

١٤-الصحيح المسند من أسباب النزول

١٥-ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر

١٦-المصارعة

١٧-الإلحاد الخميني في أرض الحرمين

١٨-إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن

١٩-الجامع الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين

٢٠-غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة

٢١-الفواكه الجنية في الخطب والمحاضرات السنية

٢٣-قمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد

٢٤-شرعية الصلاة في النعال

٢٥-تحريم الخضاب بالسواد

٢٦-الجمع بين الصلاتين في السفر

٢٧-إيضاح المقال في أسباب الزلزال والرد على الملاحدة الضلال

٢٨-ذم المسألة

٢٩-تحفة الشاب الرباني في الرد على الإمام محمد بن علي الشوكاني

٣٠-فتوى في وحدة المسلمين مع الكفار

٣١-إقامة البرهان على ضلال عبد الرحيم الطحان

٣٢-الديباج في مراثي شيخ الإسلام الشيخ عبد العزيز ابن باز

٣٣-حكم تصوير ذوات الأرواح

٣٤-المقترح في أجوبة أسئلة المصطلح

٣٥-فضائح ونصائح

٣٦-مقتل الشيخ جميل الرحمن الأفغاني، ومعه بحث حول كلمة وهابي.

٣٧-إسكات الكلب العاوي

٣٨-تحقيق تفسير ابن كثير حقق مجلدا وما بقي قام بتحقيقه بعض طلبته

٣٩-الصحيح المسند من التفسير بالمأثور، ولم ينته منه وتقوم إحدى زوجاته بإكماله

٤٠-كتاب الإلزامات والتتبع للإمام الدار قطني دراسة وتحقيق

٤١-أحاديث معلة ظاهرها الصحة

٤٢- الباعث على شرح الحوادث

٤٣-هذه دعوتنا وعقيدتنا.

٤٤-فتوى في الوحدة مع الشيوعيين.

٤٥-القول الأمين في بيان فضائح المذبذبين.

٤٦- قرة العين بأجوبة العلابي وصاحب العيدين.

فهذه ثروة علمية هائلة خلفها أبو عبد الرحمن الوادعي رحمه الله تعالى للأمة الإسلامية عامة ولطلبته العلم خاصة فقد أفنى عمره في التدريس والدعوة والتأليف فرحم الله أبا عبد الرحمن"[١].

المطلب الخامس: مرضه ووفاته رحمه الله[٢]

بعد جهاد طويل في الدعوة في سبيل الله، ونشر العلم الصحيح، والسنة الصافية من الينابيع العالية والغالية، وبعد معاناة من مرض ألم بالشيخ ومع غروب شمس السبت في ٣٠ من ربيع الآخر عام ١٤٢٠هـ توفي الشيخ الإمام رحمه الله بمدينة جدة، ليرحل عن العالم الإسلامي والدعوة رابع إمام من أئمة الدعوة السلفية، وأعني بهم الإمام الألباني، والإمام ابن باز، والإمام ابن عثيمين، والإمام مقبل بن هادي الوادعي رحمة الله عليهم أجمعين.

١) نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة، الإمام الوادعي رحمه الله محمد بن علي الصومعي البيضاني (٢٨/١).

٢) السير الحديث شرح إختصار علوم الحديث عبد الله بن محمد بن عبد الله الحامدي، د.ت، (١٦/١).

المبحث الثاني : التعريف بالكتاب

وموضوع الكتاب، وخصائصه، ومميزاته، وقيمته العلمية التي تبرز في ثنايا هذا الكتاب

المطلب الأول : سبب تأليف الكتاب

صنوف العلماء في التصنيف متعددة، ودوافعها كثيرة، وأسبابها مختلفة،والسبب الباعث على تأليف الكتاب للإمام الوادعي صرَّح به في مقدمة الكتاب بقوله: " فإني في بحث "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" كانت تمر بي أحاديث ظاهرها الصحة، فأجدها في كتاب آخر معلة، وربما يطلع عليها باحث من الإخوة الباحثين، فيظن أنها مما يلزمني إخراجه، فأفردت لها دفترا حتى اجتمع لدي نحو أربعمائة حديث، فرأيت إخراجها حتى يتم الانتفاع بها كما تم بـ"الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين"، أسأل الله أن ينفع بها وأن يجعل العمل خالصا لوجهه الكريم، وغالب هذه الفوائد من كتب أهل العلم كما ستراها إن شاء الله، فليس لي إلا الجمع، والحمد لله الذي وفقني لذلك"[1].

المطلب الثاني : موضوعه

إنَّ علم العلل من أدق وأصعب المباحث التي يهتم بها الجهابذة الحفاظ النقاد من المتقدمين، لذلك لم يتكلم فيها إلا النزر اليسر،بالمقارنة بباقي المواضيع التي يعالجها علم علل الحديث، وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب:"شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث، فأما سائر الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة، أو متبع

---

١)أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع،ط٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م(١/١٥).

لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته"[1].

فإذا كان هذا العلم لم يتكلم فيه من المتقدمين إلا النزر اليسر، فكيف بهذا الزمان الذي ندر فيه جدا العناية بدقائق هذا العلم الشريف فلئن يقل فيه المتكلمون من باب أولى، أما موضوع الكتاب فإنه يعالج علم العلل، وجاء نتيجة بحث الإمام الوادعي في كتابه:"الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين"، فكل ما مر به حديث معل جعله في دفتر، حتى اجتمع له هذا الكتاب الذي بين أيدنا وهو:"أحاديث معلة ظاهرها الصحة ".

ولقد أشتمل الكتاب على الأحاديث التي في ظاهرها الصحة إلا أنها معلة، ويمكن أن نقسمها إلى قسمين؛ علل ظاهرة وعلل خفية.

يقول الإمام الوادعي في تبرير ذكره للعلل الظاهرة:"بعض إخواننا في الله يقول: إن بعض الأحاديث التي ذكرتها في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" ليست من الأحاديث المعلة، لأن الحديث المعل هو الذي ظاهره السلامة من العلة وطرأت عليه علة خفية توجب ضعفه، وقول هؤلاء الأفاضل صحيح؛ فهذا هو الأصل في الحديث المعل، ولكنهم قد يذكرون المنقطع والمرسل في المعلل، فليس كل المحدثين يعرفون أن في السند إرسالا وانقطاعا، والله أعلم"[2].

وسيأتي في المباحث القادمة ما أعله الإمام الوادعي بالانقطاع بأنواعه، والتعليل بضعف الراوي وغيرها من العلل الظاهرة.

وأما العلل الخفية فإنه يذكر الأحاديث من كل باب من أبواب العلم، ويشير إلى نوع العلة، من نكارة، أو شذوذ، أو تفرد، أو غرابة، أو إرسال، أو تدليس، أو انقطاع أو تعليل بالرفع والوقف، أو تصحيف، أو إدراج، أو قلب، أو بطلان،وغيرها من العلل الخفية، وهذا كله من ناحية التخصيص، أما من ناحية التعليل عموما، فقد تكلَّم على الإعلال بالإسناد

---

١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٣٣٩/١).

٢) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل،أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(المتوفى: ١٤٢٢هـ)، دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء اليمن،ط٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م (٤٣/١).

والمتن والتعليل بسلوك الجادة، والتعليل بما أعرض عليه الشيخان فإن غالبه معل، وغيرها من التعليلات، وسيأتي في المباحث القادمة ما أعله الإمام الوادعي من العلل الخفية.

وأمَّا من حيث الكلام في الرجال فيتكلم عن الثقات، والضعفاء، ومن رمي بالابتداع، والمتروكين، والمتهمين، ويذكر ما يتعلق بجرحهم وتعديلهم، وذكر أسمائهم، وألقابهم وكناهم، وإثبات سماع بعضهم من بعض ونفيه حيث لم يثبت، والإمام الوادعي عرف بهذا العلم في كتبه عموما، وهذا الكتاب الذي بين أيدينا على وجه الخصوص.

والكتاب مرتَّبٌ على المسانيد، ويحتوي في النسخة التي بين أيدينا على حوالي: " ٤٦٤"حديثا مسندا.

المطلب الثالث: خصائصه

خصائص هذا الكتاب كثيرة حاولت أن أسردها على شكل نقاط، وهي كالآتي:

١-من أهم خصائص الكتاب أنه أهم كتب الإمام الوادعي، جمعاً للأحاديث المعلة.

٢-امتاز بجمع الطرق، وتقريبها للباحث بين يديه، أو الحكم على الحديث بعد الجمع والنظر، وهذه الأمور قل أن تجدها في غيره.

٣-كما أن هذا الكتاب يعد إحياء لعلم العلل في العصر الحديث، فكأنك إذا قرأت في كتاب الإمام الوادعي، وكتب علل المتقدمين كأنك تعيش بين أولئك الأئمة المتقدمين.

٤-الإمام الوادعي اشترط في هذا الكتاب أن يخرج لأفراد الثقات إذا لم يجد لها علة، واعتبره شرطا في هذا الكتاب وسأوضح هذا بالمثال.

قال الإمام الوادعي:"هذا حديث صحيح الإسناد، تفرَّد به أحمد بن جناب المصيصي وهو شرط من شرطنا في هذا الكتاب أنا نُخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة، وقد وجدنا لعيسى بن يونس فيه متابعين؛ أحدهما من شرط هذا الكتاب وهو سفيان بن عقبة أخو قبيصة"[١].

---

١) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٢٨٣/١).

تعليق: بيَّن الإمام الوادعي كما في هذا المثال أنه يخرج للأفراد الثقات إذا لم يجد لها علة، وهو صنيع الأئمة الحفاظ النقاد من الأئمة المتقدمين، وهو شرطه في كتابه، وهذا يعتبر من خصائص هذا الكتاب.

٥-وكما أن هذا الفن لم يتكلم فيه إلا قلة من العلماء المتقدمين فكذلك لم يتكلم فيه في العصر الحديث ولم يكتب فيه إلا أقل من القليل، وإذا قارنت بين كلام الإمام الوادعي، وكلام العلامة الألباني في تعليل الحديث وجدت أن كتاب الإمام الوادعي،كأنه نسخة من كتاب ابن أبي حاتم، وهذا إن دل على شيء فإنَّه يدلُّ على توفيق الله للإمام الوادعي الذي نحسبه ولا نزكيه على الله من أهل العلم في هذا الفن والراسخين فيه.

المطلب الرابع :قيمته العلمية

الكتاب في غاية الإتقان والنفاسة، ودرة ثمينة قلما توجد عند المعاصرين في هذا الفن، وقد وضع فيه الإمام الوادعي خلاصة علم العلل، وأبان العلل بأسلوب يجلي العلة ويبرزها، ويمتاز كذلك عن بقية الكتب المطبوعة في هذا الفن، ويزيد عليها سعة وشمولا واستيعابا وتنظيما، وقد اشتمل النقل عن أئمة هذا الفن أمثال: شبعة بن حجاج، ويحي بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وعبد الرحمان بن مهدي، والإمام أحمد، ويحي بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والنسائي،والدارقطني، وغيرهم من الأئمة الحفاظ النقاد الذين اشتهروا بهذا العلم، وتبرز القيمة العملية للكتاب كذلك في مايلي:

١- أن الكتاب شرف بشرف فنه، فهو فنٌّ عظيم لم يكتب فيه إلا القليل ممن رسخ قدمه من الجهابذة الحفاظ النقاد، فهو بذلك يعتبر مرجع في علم العلل في العصر الحديث.

٢-القوة العلمية للإمام الوادعي في كتابه ويمكن أن نجملها في هذه النقاط:

أ/إذا حكم إمام من الأئمة المعتمد قولهم على حديث ما أخذ به، فإن لم يجد ذلك عن أحد منهم، أو حصل خلاف بينهم في الحكم عمل بالقواعد المقررة في علم المصطلح.

ب/الإمام الوادعي يقدم قول الأئمة الحفاظ النقاد على تصحيح الترمذي، والحاكم ويعتبرهما متساهلين في التصحيح، وسنذكر مثالا على ذلك:

تكلم الإمام الوادعي على الحديث رقم:٢٠٧ في هذا الكتاب بكلام طويل جدا سأقتصر على محل الشاهد من كلامه فقط.

قال الامام الوادعي:" كتبتُ هذا الحديث لأنَّ ظاهره أنَّه حسن، كما قاله الترمذي، وما علمت عالما صحَّحه من العلماء الأوَّلين إلا الترمذي والحاكم، وهما متساهلان، وقد رأيت ماذا قال أئمة النقد حول الحديث"[1].

٣-الإضافة على بعض المعاصرين مثل العلامة الألباني، وأحمد شاكر:

من خلال استقراء هذا الكتاب يمكن أن نُجمل هذه الإضافة في الأمور الآتية:

أ/العلامة الألباني يقدِّم ما يجده في الكتب غير المسموعة على قول الأئمة الحفاظ، والإمام الوادعي يقدم قول الأئمة الحفاظ على الكتب غير المسموعة، لأن تلك الكتب قد يدخلها ويعتريها من تصحيف النساخ وغير ذلك الشيء الكثير، ولا يمكن أن تُقَدَّم على أقوال الأئمة، وهذه قاعدة معتبرة سار عليها الإمام الوادعي في هذا الكتاب.

قال الإمام الوادعي "وهذه القاعدة لنا أن نقول الحافظ مقدم على ما نجده في الكتب لأن الكتب ليست مسموعة لنا، والله أعلم"[2].

فتقديم الإمام الوادعي قول الحفَّاظ النُّقَّاد على ما يجده في الكتب، كان بسبب أن تلك الكتب ليست مسموعة لنا، وهذا الذي درج عليه في هذا المثال، ويعتبرها قاعدة سار عليها في الكتاب كله.

ب/ في تعارض الجرح والتعديل، العلامة الألباني يُغلِّب الجمع بين الأقوال ويستخلص قولا يجمع بين القولين المتعارضين، والإمام الوادعي فيرجح بين الأقوال بحسب قوة الدليل، أو يتوقف.

يقول الإمام الوادعي:"هذا قول الحافظين الناقدين، ولسنا نعارض قولهما بكلام عصري باحث ليس بحافظ، فإن وجدنا من يعارضهما من العلماء الحفاظ نظرنا في حجة كل واحد منهما، ثم نرجح إن تيسر الترجيح، وإلا توقفنا والحمد لله"[3].

من خلال هذا القول، يتبين أنَّ الإمام الوادعي يقدِّم قول الأئمة الحفاظ وإذا وجد بينهما تعارض رجَّح بينها أو توقف وهذا من منهجه في هذا كتاب كله.

---

١) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١٩٨/١).

٢) المصدر نفسه (٣٠٣/١).

٣)أحاديث معلة ظاهرها الصحة،أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٤٥/١).

ج/العلامة الألباني يتوسع في باب المتابعات والشواهد حتى قد يذكر بعض المتابعات التي سببها الوهم والخطأ، وأما الإمام الوادعي فلا يتوسع في هذا الباب بل يذكر الأخف ضعفا مكتفيا به.

يقول الإمام الوادعي: "ولا تظن أني لا أقول بالشواهد والمتابعات، ولكن حديث حكم عليه أهل العلم بأنَّه خطأ أو باطل فلا يستشهد به، وإن كان سنده مثل الشمس"[١].

وقال أيضا: "لو أن أحدنا مثلا قال: إنه معروف من الصالحين أنهم مغفلون في الحديث ويفحشون في الخطأ، وقال: إن الذي يوصف بعابد لا أستشهد بحديثه، فكم جُرب على عابد أنه لا يحتج بحديثه ولا يستشهد به، ونزله منزلة المردود، نعم هو عابد في دينه، أما من حيث حفظه فإنه ليس بشيء، لو أن أحد الناس قال: الذي يوصف بعابد لا يحتج به، ولا يستشهد به، بم نجيب عليه؟ الجواب: كم روى عنه؟ نرجع إلى القاعدة: إذا روى عنه اثنان فأكثر، ولم يوثقه معتبر ولم يجرح، يصلح في الشواهد والمتابعات"[٢].

وسنوضح بالأمثلة ما استشهد به الإمام الوادعي في باب المتابعات والشواهد، وما رده في المتابعات والشواهد.

أ/ مثال ما استشهد به الإمام الوادعي في المتبعات والشواهد:

قال الإمام الوادعي:"قال الإمام أبو يعلى الموصلي رحمه الله في " المسند" حدثنا أحمد بن جميل المروزي، حدثنا عبد الله بن المبارك، أخبرنا رباح بنيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزة، عن سعيد بن جبير: عن ابن عباس أنه يحدث أنَّ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال:"إن أول شيء خلقه الله القلم وأمره فكتب كل شيء".

الحديث ظاهره الصحة، فرجاله كلهم ثقات، أحمد بن جميل المروزي، قال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن معين: ليس به بأس، ومعنى ليس به بأس عند ابن معين: ثقة كما في "مقدمة ابن الصلاح"، لكن أحمد بن جميل سمع من ابن المبارك وهو صغير كان يقول:

---

١)غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١٠٢/١).

٢)المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح،أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء – اليمن،ط٣، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م (٢٩/١).

كنت أسمع منه وأنا أنظر إلى العصافير. اهـ من "تعجيل المنفعة"، وقد تابع أحمد بن جميل عليه نعيم بن حماد الخزاعي، عند عثمان بن سعيد الدارمي وعند ابن جرير، ونعيم بن حماد فيه كلام، لكنه قد تابعهما علي بن الحسن بن شقيق عند الطبري في "التفسير" أيضا، وتابعهم يعمر بن بشر عند ابن أبي عاصم في "السنة"، ويعمر ترجمه ابن أبي حاتم فقال: روى عن ابن المبارك، وروى عنه أحمد بن سنان الواسطي، وحجاج بن حمزة وغيرهما، ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحا ولا تعديلا، فهو مستور الحال، يصلح في الشواهد والمتابعات، وأما قول الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله في "تخريج السنة": إن يعمر بن بشر تابعه الإمام أحمد فهو وهم، فلعله توهم (أحمد بن جميل) (أحمد بن حنبل) واغتر بما في "الأسماء والصفات" للبيهقي من التصحيف، والله أعلم"[1].

ب/مثال مالا يستشهد به الإمام الوادعي في المتبعات والشواهد:

قال الإمام الوادعي: "قال الإمام أبو عبد الله ابن ماجه رحمه الله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم هانئ أنَّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لها: "اتخذي غنما فإن فيها بركة"، قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وذكر أنَّ الإمام أحمد وأبا بكر بن أبي شيبة روياه في "مسنديهما" قال: ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن ابن نمير عن أبي معاوية عن هشام فذكره، الحديث قد اختلف فيه على هشام، قال الحافظ في "النكت الظراف" تعليقا على كلام المزي بعد ذكره في ترجمة أم هانئ: قلت: رواه حيوة بن شريح عن ابن الهاد أن هشاما حدثه عن أبيه عن عائشة، أخرجه أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار" عقب رواية له عن أبي كريب، عن أبي معاوية ووكيع، وأرسله يحيى بن سعيد القطان وعبدة عن هشام، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لأم هانئ...، أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" عنه.اه، والحديث أخرجه الخطيب من حديث أبي معاوية قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أم هانئ به، وأخرجه من طريق حفص بن عمر ويعرف بالكفر قال: حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به، وذكرالخطيب عن ابن عدي أنه قال: في حفص بن عمر: حدث عن عمر

---

١)أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٢٠٢/١).

بن قيس الملائي، عن عطاء، عن ابن عباس، أحاديث بواطيل، ورواه أحمد حدثنا إبراهيم بن خالد قال حدثني رباح عن معمر عن أبي عثمان الجحشي عن موسى أو فلان بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم هانئ قال لها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "اتخذي غنما يا أم هانئ فإنها تروح بخير وتغدو بخير".

الحديث في سنده موسى بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة ترجمته في "تعجيل المنفعة" ولم يرو عنه إلا أبو عثمان الجحشي، وأبو عثمان الجحشي لم يور عنه إلا معمر كما في "تعجيل المنفعة" فهما مجهولا العين لا يصلحان في الشواهد والمتابعات"[1].

١)أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١/٤٨٥).

الفصل الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها ومسالك التعليل عند الإمام الوادعي.

في هذا الفصل حاولت الإستقصاء التام للكتاب من أجل إبراز جوانب من ألفاظ التعليل في هذا الكتاب وبيان ما ذهب إليه الإمام الوادعي، وكما حاولت أبراز مسالك، وطريقة الإمام في التعليل عموما وخصوصا .

المبحث الأول: ألفاظ التعليل عند الإمام الوادعي.

هذا المبحث يوضح موقف الإمام الوادعي من بعض المصطلحات التي وقع فيها الخلاف بين علماء الحديث من جهة وبين الأصوليين من جهة، ومن بين ما تطرقت إليه في هذا المبحث من هذه المصطلحات: المنكر، والشاذ، والتفرد، وزيادة الثقة، والانقطاع.

المطلب الأول: المنكر والشاذ

في هذا المطلب نقلت أقول أهل العلم في مسألة المنكر، والشاذ، وبيان موقف الإمام الوادعي من هذه المصطلاحات .

الفرع الأول : دلالة المنكر

المنكر لم يعرف عند المتقدمين بتعريف مستقل إلا أنه يفهم من تطبيقات الأئمة وكذلك دلالات كلام بعضهم، فقد عبَّر الإمام مسلم على دلالة المنكر بقوبه: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[١].

---

١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)،تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (١/ ٦).

قال الإمام الوادعي: "هذا تعريف الإمام مسلم رحمه الله: أهل المصطلح ينقلون هذا التعريف، بأي شيء تعرف أنه منكر، المحدِّث إذا عرضت أحاديثه على أحاديث الثقات فوجدته يخالفهم عرفت أنه منكر"[1].

وكما تقدم فالمنكر لم يُعَرَّف بتعريفٍ عند الأئمة الحفاظ كما هو شأن كل المصطلحات تقريبا، فلم ينقل عن الإمام الرامهرمزي في كتابه"المحدث الفاصل" ولا الإمام الحاكم في "كتابه علوم الحديث" ولا الخطيب في كتابه "الكفاية" أنهم عرفوا المنكر بتعريف مستقل، وأول من أدرجه كتعريف مستقل كما يقول ذلك بعض أهل العلم هو الإمام ابن الصلاح.

قال ابن الصلاح: "بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر، فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل.

وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفا في شرح الشاذ

وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه، المثال الأول – وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات –: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ قال:" لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم "، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان، بضم العين، وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب "التمييز" أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عمرو بن عثمان، يعني، بفتح العين، وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعا ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو – بفتح العين – وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم، والمثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي

---

١) الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية، نور الدين السدعي الوصابي، دار الآثار صنعاء، د.ت، (٢٧٩/١).

الله عنها: أن رسول الله ﷺ قال: " كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه" ويقول:" عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق". تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم."[١].

قال ابن دقيق العيد:" المنكر وهو كالشاذ، وقيل: هو ما تفرد به الراوي، وهو منقوض بالأفراد الصحيحة"[٢].

وقال الذهبي:"المنكر: وهو ما انفرد الراوي الضعيف به، وقد يعد مفرد الصدوق منكرا"[٣].

وقال ابن كثير الدمشقي:"المنكر وهو كالشاذ: إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلا ضابطا، وإن لم يخالف فمنكر مردود، وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قبل شرعا، ولا يقال له "منكر"، وإن قيل له ذلك لغة"[٤].

فلم يميز ابن الصلاح بين المنكر والشاذ كما هو واضح، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله:"وأما ما انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضَّعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلاً منهما يجمعهما مطلق التفرد، أو مع قيد المخالفة "[٥].

وقال في موضع آخر: "إن وقعت المخالفة مع الضعف، فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له المنكر، وعرف بهذا أنّ بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه لأن بينهما

---

١) معرفة علوم الحديث، ابن الصلاح (٨٢/١).

٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح ، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، (المتوفى: ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت(١٧/١).

٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢ هـ (٤٢/١).

٤) اختصار علوم الحديث، ابن كثير (٥٨/١).

٥) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م (٦٧٥/٢).

اجتماعاً في اشتراط المخالفة وافترافاً في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما"[1].

لكن الناظر في تطبيقات الأئمة يرى أنهم لم يخصوا المنكر بالمخالفة ولا بالضعيف، ولكن أطلقوا النكارة على تفرد الثقة والضعيف ومخالفة الثقة والضعيف، وذلك بحسب القرائن التي اعتمدوها في كل رواية.

ومن خلال استقرائي لكتاب الإمام الوادعي رحمه الله تعالى نرى أنَّه على عمل المتقدمين في إطلاق المنكر، فقد أطلقه على تفرد الثقة وهو الأكثر في الكتاب، وأطلقه على مخالفة الضعيف للثقة، كما أطلقه على تفرد الضعيف وعلى الشاذ.

وسنضرب أمثلة على ما ذكرته آنفا من صور المنكر من كلام الإمام الوادعي:

١-مخالفة الضعيف للثقة:

قال الإمام الوادعي:"قال الإمام الحاكم رحمه الله في "المستدرك": حدثني بكر بن محمد الصيرفي بمكة، ثنا أبو مسلم إبراهيم ابن عبد الله، ثنا علي بن المديني، ثنا أبو بكر الحنفي، ثنا عاصم بن محمد بن زيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى اللّه عليه وعلى آله وسلّم : "قال الله تعالى: إذا ابتليت عبدي المؤمن ولم يشكني إلى عواده أطلقته من أساري ثم أبدلته لحما خيرا من لحمه ودما خيرا من دمه ثم يستأنف العمل".

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

كذا قال الحاكم رحمه الله، ولكن الحافظ ابن رجب في "الملحق بشرح علل للترمذي"قال: قال الحافظ أبو الفضل بن عمار الهروي الشهيد رحمه الله: هذا حديث منكر، وإنما رواه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه، وعبد الله بن سعيد شديد الضعف، قال يحيى القطان: ما رأيت أحداً أضعف منه، ورواه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد بن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد. انتهى"[2].

---

١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني (٢١٤/١).

٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، (٤٢٥/١).

تعليق: مخالفة الضعيف للثقة هو صورة من صور المنكر، وهو الذي قصره كثير من المتأخرين على المنكر،والإمام الوادعي رحمه الله تعالى يعتبره صورةً من صور المنكر لا هو المنكر فقط، كما كان عليه الحفاظ المتقدمين كما هو موضح في المثال[1].

٢– تفرد الضعيف :

قال الإمام الوادعي: "قال الإمام أبو عبد الله ابن ماجه رحمه الله: حدثنا راشد بن سعيد الرملي وعبيد الله بن الجهم الأنماطي، قالا ثنا ضمرة ابن ربيعة، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "من ملك ذا رحم محرم فهو حر".هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بأنه حسن، ولكن في "تهذيب التهذيب"في ترجمة ضمرة بن ربيعة–بعد ذكر أنه وثقه أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد– ذكر أنَّ الإمام أحمد أنكر على ضمرة هذا الحديث ورده رداً شديداً، وقال: لوقال رجل أن هذا كذب لما كان مخطئاً، وأخرجه الترمذي وقال: لا يتابع ضمرة عليه، وهو خطأ عند أهل الحديث. اهـ، وذكر الحافظ الذهبي في "الميزان" أن ضمرة تفرد بهذا الحديث، وقال النسائي بعد إخراج الحديث: وهو حديث منكر. والله أعلم اهـ"[2].

تعليق: وهذا من بين الأمثلة التي أطلقها الإمام الوادعي رحمه الله تعالى على المنكر على تفرد الضعيف، وهو من الأمور التي يطلقها الأئمة على لفظ النكارة، والأصل في تفرد الضعيف أنه يرد، لكن إذا وجد متابع أو شاهد فانه يتقوى بحسب القرائن والمرجحات[3].

٣–تفرد الثقة:

قال الإمام الوادعي: "قال أبو داود رحمه الله: حدثنا يحيى بن موسى البلخي، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن ثابت عن أنس قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لا عقر في الإسلام"، رواية معمر عن ثابت ضعيفة، وفى "شرح علل الترمذي" قال علي يعنى ابن المديني: وفي أحاديث معمر عن ثابت غرائب منكرة، وذكر على أنها تشبه

---

١) انظر: باقي الأمثلة: ٤٠/٧٥/٢١٨.

٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، (١/٢٤٧).

٣) انظر باقي الأمثلة:٢٠٩/٢١٧.

أحاديث أبان بن أبي عياش، وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت معمر، وذكر ابن أبي خيثمة عن يحيى ابن معين قال: حديث معمر عن ثابت مضطرب كثير الأوهام"[1].

تعليق: أكثر الأمثلة التي أطلقها الإمام الوادعي في هذا الكتاب على المنكر أطلقها على تفرد الثقة، وهذا من الأمور التي يطلقها الأئمة المتقدمين على لفظ النكارة[2].

٤-المنكر بمعنى الشاذ:

قال الإمام الوادعي: "قال الإمام الحاكم رحمه الله: حدثنا أبو علي الحافظ، أنبأ عبدان الأهوزي، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا سفيان، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال: هبطوا على النبي ﷺ :"وهو يقرأ ببطن نخلة فلما سمعوه قالوا: انصتوا قالوا: صه، وكانوا تسعة أحدهم زوبعة فأنزل الله عز وجل: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ ﴾[الأحقاف: ٢٩] إلى﴿ ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[الأحقاف: ٣٢] ".

صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي، وأخرجه تلميذه في "الدلائل"من طريق الحاكم به، قلت: أبو أحمد اسمه: محمد بن عبد الله، ثقة، إلا أنَّه متكلم في روايته عن الثوري، فأقل أحوال هذا الإسناد أنَّه حسن، ولكن أبا أحمد قد خالف جماعة: يحي القطان عند إسحاق البستي والطبري في "تفسيريهما" ووكيع ويحيى بن يمان عند أبي نعيم في "الدلال" ووافقهم في رواية أخرى وهي الراجحة البستي والطبري والبزار كما في "كشف الأستار"، والدارقطني في "العلل"، فرووه عن الثوري، عن عاصم، عن زر به مرسلا، وهو الراجح، "فرواية الوصل تعتبر شاذة أو منكرة، وانظر أيضا "علل الدارقطني"[3].

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٣٧/١).

٢) انظر باقي الأمثلة: ٧/١٤/١٧/١٩/٣٣/٩٢/٩٤/٩٨/٢١٧/٢١٩/٢٥٢/٢٥٥/٢٧٤/٣٠٢/٣٢٠/٤٣٠/٤٤٥/٤٦٢/٤٦٧/٤٩٦/٥٠٣/٥٠٦/٥١٠.

٣) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٢٨٦/١).

تعليق: إن الأئمة المتقدمين لا يفصلون بين المنكر والشاذ، والشاذ لم يكن مشهورا عندهم والمتداول أكثر هو المنكر، وهذا الذي نقل عليه ابن الصلاح كلام الأئمة الحفاظ، وهو الذي سار عليه الوادعي في هذا المثال وغيره[1].

الفرع الثاني: الشاذ.

من أوائل من قدَّم تعريفا للشاذ هو الإمام الشافعي رحمه الله.

قال الإمام الحاكم:"قال الشافعي ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث"[2].

وقال أيضا " ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة حديثا لم يروه غيره إنما الشاذ من الحديث أن يروى الثقات حديثا فيشذ عنهم واحد فيخالفهم"[3] .

وفسر الحافظ الخليلي كلام الإمام الشافعي فقال: "فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد ويرويه ثقة خلافه زائدا أو ناقصا"[4].

قال الإمام الترمذي عند تعريفه الحديث الحسن:"وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن"[5].

قال ابن رجب موضحا مراد الترمذي:"والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي ـ ﷺ ـ خلافه بشرط أن لا يكون شاذا"[6].

---

١) انظر كذلك: ٢٠٧.

٢) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (١/١٨٣).

٣) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (١/١٤١).

٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني المتوفى: ٤٤٦هـ، تحق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩(١/١٧٦).

٥) العلل الصغير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت، (١/٧٥٨).

٦) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي(٢/٦٠٦).

قال الحاكم النيسابوري:"الشاذ هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[1].

وتعريف الحاكم يعتبر أول تعريف للشاذ في كتب المصطلح كنوع من أنواع علوم الحديث، كما نص على ذلك بعض أهل العلم.

وقال الحافظ ابن الصلاح :" الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد؛ فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارماً له مزحزحا له عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولمنحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف، والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم"[2].

وتعقبه الحافظ ابن جماعة:"وهذا التفصيل حسن، ولكنه مخل لمخالفة الثقة من هو مثله في الضبط وبيان حكمه"[3].

ورجح الحافظ ابن كثير مذهب الشافعي: "فإذن الذي قاله الشافعي أولا هو الصواب: أنه إذا روى الثقة شيئا قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني المردود وليس من ذلك أن يروي الثقة ما

---

١) معرفة علوم الحديث، الحاكم (١/١١٩).

٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (١/٧٩).

٣) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، (المتوفى: ٧٣٣هـ)تحق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق،ط٢، ١٤٠٦هـ (١/٥١).

لم يروا غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلا ضابطا حافظا، فإن هذا لو رد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط وتعطلت كثير من المسائل عن الدلائل. والله أعلم"[1].

والإمام الوادعي رحمه الله إذا لم يجد للعلماء المتقدمين فيه كلاما في حديث بخصوصه فإنه يرجح قول الامام الشافعي كما رجحه ابن كثير وغيره.

قال الامام الوادعي: "والسبب في هذا أن العلماء المتقدمين حفاظ، يحفظون رواية الشيخ، ورواية طلبته، ورواية شيخه، ولا أقصد الرواية الواحدة، بل يحفظون كم روى الشيخ، وكم روى التلميذ، وكم روى تلميذ التلميذ، فإذا زاد واحد منهم زيادة وهم يعلمون أنها ليست من حديث ذلك الشيخ حكموا عليها بأنها غير مقبولة، وإذا تفرد واحد منهم بزيادة وهم قد عرفوا أنها من رواية ذلك الشيخ فإنهم يقبلونها، أما إذا اختلف حفاظ الحديث في شأن زيادة الثقة أتقبل أم لا؟ فإنا نرجع إلى الترجيح، وهو أن تقارن بين الرواة، ثم تجعل المرجوح شاذا، والراجح محفوظا، وتأخذ بالمحفوظ، وهكذا إذا وجدت زيادة ثقة ولم تجد للعلماء المتقدمين فيها كلاما لا تصحيحا ولا تضعيفا ترجع إلى تعريف الإمام الشافعي في الشاذ، أن الشاذ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وتقارن بين الصفات وبين العدد، فرب شخص يعدل خمسة، فلا تقارن بين العدد فقط"[2].

قيل للإمام الوادعي رحمه الله: يصعب في كثير من المسائل ضبط الشاذ من غير الشاذ،

فأجاب قائلا:"أما العلماء المتقدمون فكما قال الحافظ ليس لهم قاعدة مطردة في هذا، وأما نحن لأننا لسنا حفاظ، ومجرد باحثين، فنرجع إلى ما قاله الشافعي رحمه الله، أنَّ الشاذ أن يخالف من هو أرجح منه فيخرج ما إذا خالف من هو مماثل له، فيحمل أن الحديث روى على الوجهين مثلا الرفع والوقف، روي مرفوعا وروي موقوفا، يقبل هذا وهذا، ويكون الرفع زيادة مقبولة قال الشيخ فعندنا ثلاث صور؛١-الذي زاد الزيادة مماثل نقبلها، ٢-الذي زاد الزيادة أرجح نقبلها، ٣-الذي زاد الزيادة مرجوح فهو شاذ"[3].

---

١) اختصار علوم الحديث، ابن كثير (٥٨/١).

٢) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١٥١/١).

٣) الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٢٧٧/١).

من خلال استقرائي لكتاب الإمام الوادعي وجدت أنه يطلق الشاذ على مخالفة المقبول لمن هو أولى منه وهو الأكثر في الكتاب، ويطلقه على المنكر، وسنذكر أمثلة لكل هذه الأنواع، وهذا يدل على أن الإمام الوادعي رحمه الله على نفس المتقدمين في إطلاق هذا المصطلح، ولا يحكم على ذلك بقانون مطرد كما هو صنيع الأئمة الحفاظ النقاد ومن الأمثلة على ذلك:

١-مخالفة المقبول لمن هو أولى منه:

قال الإمام الوادعي: "قال الإمام النسائي رحمه الله : أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثني أبي أن وائل بن حجر أخبره قال: قلت: "لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كيف يصلي فنظرت إليه فقام فكبر ورفع يديه حتى حاذتا بأذنيه ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد فلما أراد أن يركع رفع يديه مثلها قال ووضع يديه على ركبتيه ثم لما رفع رأسه رفع يديه مثلها ثم سجد فجعل كفيه بحذاء أذنيه ثم قعد وافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها" .

هذا الحديث بهذا السند ظاهره أنه حسن، ولكن فيه لفظة شاذة وهي ذكر تحريك الأصبع فقد رواه جماعة من الصحابة وليس في أحاديثهم إلا الإشارة، والذي شذ بهذه اللفظة هو الثقة الثبت زائدة بن قدامة، وقد خالف من هو أرجح منه: سفيان الثوري عند النسائي وشعبة عند أحمد، وسفيان بن عيينة عند النسائي، وبشر بن المفضل عند أبي داود، وزهير بن معاوية عند أحمد، وعبد الله بن إدريس عند ابن خزيمة، وخالد الطحان عند البيهقي، ومحمد بن فضيل عند ابن خزيمة، وأبا الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسي، وأبا عوانة وغيلان بن جامع حكاه عنهما البيهقي، كل هؤلاء يروونه عن عاصم بن كليب به وليس في روايتهم التحريك فيعتبر زائدة بن قدامة شاذا، ولايقال: إن زيادة الثقة مقبولة، فانه يشترط في قبولها أن لايخالف من هو أوثق"[١]

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٣٨٩/١).

تعليق: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه هذا الذي قرره ابن حجر على أنه تعريف للشاذ، وهو المشهور عند بعض المتأخرين، لكن عند الحفاظ هو صورة من صور الشاذ، أو المنكر، وهو ما عليه الإمام الوادعي من خلال هذا المثال وغيره[1].

٢-الشاذ بمعني المنكر:

لقد سبق وأن ضربت مثالا في إطلاق الشاذ على المنكر، فمراعاة للاختصار يُرجع له في مصطلح المنكر[2].

المطلب الثاني: التفرد

نقلت في هذا المطلب أقوال بعض أهل العلم لصورة التفرد والخلاف الواقع في هذا المصطلح بين بعض المتقدمين، والمتأخرين وبيان موقف الإمام الوادعي من خلال الأمثلة .

صورة التفرد فقد عرفه الحافظ ابن الصلاح في قوله:"روينا عن أبي عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني أنه قال: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا "[3].

وقال الحافظ ابن حجر:"سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا، ويقل إطلاق الفردية عليه، لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان"[4].

لقد اعتنى الأئمة الحفاظ النقاد بالتفرد إذ إن له علاقة قوية بتعليل الأحاديث لأنه مسلك مهم من مسالك العلة، فالتفرد في حد ذاته ليس علة لكنه كاشف عن العلة.

---

١) انظر باقي الأمثلة:١٢/٤٣/٦٥/٧٠/٢٢٣/٣٣٠/٣٦٥/٣٧٧/٤١٢.

٢) ينظر كذلك:٢٠٧.

٣) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح(١/٢٧٠).

٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني (١/٢٠٤).

قال ابن الصلاح:"ويستعان على إدراكها (أي العلة) بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك"[1].

والتفرد عند الأئمة ليس علة في حد ذاته كما تقدم، لكنه مسلك أو دليل على العلة، فالمتقدمون قد يعلون الأحاديث التي ينفرد بها الراوي ولو كان ثقة كما يعلون الأحاديث التي ينفرد بها الراوي الضعيف، وليس لهم قاعدة مضطردة في ذلك بل لكل حديث نقده الخاص بحسب القرائن والأحوال، قال ابن رجب رحمه الله تعالى: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث – إذا تفرد به واحد – وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ،ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[2].

وأما بعض المتأخرين الذي شاع عندهم أن تفرد الثقة يقبل وتفرد الضعيف يرد، وهذا الذي ذكره ابن الصلاح:"إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه، وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال: فيه فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان؛ أحدهما: الحديث الفرد المخالف. والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم"[3].

---

١) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح(٩٠/١).

٢) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي(٥٨٢/٢).

٣) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح(٧٩/١).

وقد عرفه أحد المعاصرين تعريفا جامعا لجميع صور التفرد لأنني ما نقلته من كلام الأئمة سابقا إنما هو صورة من صور التفرد، قال محمد بن عبد الله القناص: "المراد بالتفرد: أن يروي الراوي حديثا عن شيخه لا يعرف عنه إلا من جهته، ثم قد يكون التفرد مطلقا بحيث لا يحصل متابعة لأحد من رجال الإسناد، إلى أن يصل الإسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقد يكون نسبيا، بحيث يكون للحديث طرق أخرى مشهورة، ووقع التفرد في أحد طرقه بالنسبة إلى شخص معين".[1]

والذي قرره ابن رجب ونقل عليه كلام الأئمة هو الذي سار عليه الإمام الوادعي في هذا الكتاب، ومن خلال الاستقراء لكتاب وجدت أن هناك تفردا مع مخالفة وتفردا من غير مخالفة وسأوضح ذلك بأمثلة.

١-تفرد مع مخالفة:

قال الإمام الوادعي: "قال ابن حبان رحمه الله تعالى كما في "الإحسان": أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو أحمد الزبيري، قال: حدثنا سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "كسر عظم الميت ككسره حيا".أنت إذا نظرت إلى سند هذا الحديث حكمت عليه بالصحة، ولكن أبا أحمد الزبيري قد خالفه عبد الرزاق الصنعاني وعبيد الله بن موسى فروياه عن سفيان، عن حارثة بن محمد، عن عمرة عن عائشة به مرفوعا، ورواية عبيد الله عند الخطيب في"تاريخ بغداد وعند الطحاوي في"مشكل الآثار" قال الطحاوي رحمه الله: حدثنا أبو أمية، عبيد الله بن موسى العبسي، قال: أخبرنا سفيان، عن حارثة بن محمد، عن عائشة به مرفوعا، وعبد الرزاق في"مصنفه" رواه عن الثوري عن حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعا.

---

[1] قسم البحوث، مسائل مصطلح الحديث، مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، العدد٧٨، ص٣٣٣.

وأنت إذا نظرت إلى هؤلاء الرواة عن سفيان وهم عبيد الله بن موسوعبد الرزاق وأبو أحمد الزبيري، وجدت رتبتهم تكاد أن تكون واحدة بالنسبة لروايتهم عن سفيان حيث قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحي بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ فقال: هم خمسة يحي القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم، وأما الفريابي وعبيد الله، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق وطبقتهم فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم دون أولئك في الضبط والمعرفة.اهـ،ولكن كما ترى فمحمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري رواه عن سفيان عن يحي بن سعيد ولم يتابعه أحد فتكون روايته شاذة حيث إنَّه تفرد بها، والرَّاجح رواية عبد الرزاق وعبيد الله بن موسى حيث روياه عن سفيان، عن حارثة بن محمد، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعا، وحارثة بن محمد قال البخاري: منكر الحديث لم يعتد به أحد"[1].

٢–التفرد من غير مخالفة:

قال الإمام الوادعي: "قال الإمام جعفر بن محمد الفريابي في كتابه "صفات المنافقين وذم المنافقين": حدثنا عمرو بن علي، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، قال: أخبرني منصور، سمعت أبا وائل، يحدث عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان"، قال أبو حفص عمرو بن علي: لا أعلم أحدا تابع أبا داود على هذا، وأبو داود ثقة، هذا الحديث رجاله رجال الصحيح، وقد تفرد برفعه أبو داود وقد رواه جرير عن منصور به موقوفا، ورواه زهير وهو ابن معاوية، عن منصور عند النسائي موقوفا أيضا، ورواه عاصم بن بهدلة عن أب وائل به موقوفا، ورواه الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله فذكره موقوفا، كل هذا عند المؤلف رحمه الله إلا رواية زهير فعند النسائي، وأخرج ابن جرير رحمه الله حديث الأعمش عن عمارة بن عمير به موقوفا، والحديث رواه أبو نعيم من طريق المؤلف ثم قال: تفرد برفعه أبوداود عن شعبة، ورواه غندر عن شعبة موقوفا، ورواه أبو عوانة وزهير بن معاوية عن منصور موقوفا. اهـ

---

١)أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٤٧١/١)، وانظر باقي الأمثلة: ٤٤٧/٢٦٩/٢٣٩/١٩٢/١٥٠.

وقال قال البزار رحمه الله كما في "كشف الأستار": وهذا لا نعلم أسنده إلا أبو داود بهذا الإسناد وغيره يرويه موقوفا. اهـ، فعلم بهذا شذوذ أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، والحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه"[1].

تعليق: مقياس القبول والرد في الأفراد، ليس أحوال الرواة كونهم ثقات، أو ضعفاء فحسب، بل بحسب قرائن ومرجحات أخرى تحتف بالتفرد يطلع عليها الناقد، وهذا الذي وضحه الإمام الوادعي من خلال هذه الأمثلة، وقد كان الأئمة المتقدمون يحذرون من الأفراد والغرائب والمناكير، قال الإمام مالك رحمه الله تعالى:"شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر، الذي قد رواه الناس"[2]، وقال الإمام الزهري رحمه الله تعالى:"ليس من العلم ما لا يعرف إنما العلم ما عرف وتواطأت عليه الألسن"[3]، وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء"[4].

وكلما كان التفرد في الطبقات المتقدمة كلما كان محتملا، ويقل احتمال التفرد كلما ابتعدنا عن طبقة الصحابة والتابعين حتى لا يكاد يقبل في الطبقات المتأخرة، وهو المقصود بكلام الأئمة السابقين، والتفرد عند الحفاظ ليس علة في حد ذاته ولكن هو مسلك أو دليل على العلة، وهذا سار عليه الإمام الوادعي من خلال هذه الأمثلة[5].

المطلب الثالث: زيادة الثقة

صورة زيادة الثقة هي كما قال ابن رجب: "أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة"[6].

إنَّ قبول زيادة الثقة وردها عند الأئمة ترجع إلى القرائن والمرجحات التى تحتف بكل رواية، فإذا دلَّت القرائن على قبولها قبلوها، وإذا دلت القرائن على ضعفها ردوها، ولا

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٢٧٦/١).

٢) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي(٢٦٦/٢).

٣) المصدر نفسه (٦٢١/٢).

٤) المصدر نفسه (٢ /٦٢٣).

٥) انظر باقي الأمثلة:٢٦٦/٢٧٧/٢٩٣/٢٩٨/٣٠٨/٣١٨/٤٥٩.

٦) شرح علل الترمذي ابن رجب (٢ / ٦٣٥).

يحكمون على ذلك بقانون مضطرد، قال الحافظ الخطيب البغدادي:"قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة، إذا انفرد بهاولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم، وبين زيادة توجب نقصانا من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت،أو زيادة لا توجب ذلك، وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصا، ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة قد رواها غيره ولم يروها هو، وقال فريق ممن قبل زيادة العدل الذي ينفرد بها: إنما يجب قبولها إذا أفادت حكما يتعلق بها، فأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا، وقال آخرون: يجب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى،وحكي عن فرقة ممن ينتحل مذهب الشافعي أنها قالت: تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي،فأما أن يكون هو الذي روى الناقص، ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل، وقال قوم من أصحاب الحديث: زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة، ما لم يروها معه الحفاظ، وترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها، والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه، ومعمول بها إذا كان راويها عدلا حافظا ومتقنا ضابطا"[1].

هذا الذي ذكره الخطيب في قبول زيادة الثقة هو مذهب الأصوليين والفقهاء وهو الذي اختاره جماعة من المحدثين كالنووي، ومذهب المحدثين خلاف ذلك فهو كما ذكرت آنفا أن لبيس لديهم قانونا مطردا في ذلك بل يدورون في هذه المسألة وغيرها مع القرائن المحتفة بكل رواية وكما أن لكل حديث نقده الخاص فكذلك لكل زيادة نقدها الخاص، ولذلك تعقب الحافظ ابنُ رجب كلام الخطيب السابق بقوله: "أبو بكر الخطيب مصنفاً حسناً سماه" تمييز المزيد في متصل الأسانيد"، وقسمه قسمين؛ أحدهما: ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها، ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء ، وهذا

---

١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (٤٢٤/١).

يخالف تصرفه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرفه في كتاب تمييز المزيد بعض محدثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية "[1].

وتعقب كذلك الحافظ ابن حجر الخطيب بقوله: "الذي صححه الخطيب – شرطه أن يكون الراوي عدلا ضابطا، أما الفقهاء والأصوليون، فيقبلون ذلك من العدل مطلقا، وبين الأمرين فرق كثير، وهنا شيء يتعين التنبيه عليه وهو أنهم شرطوا في الصحيح أن لا يكون شاذا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة فخالفه من هو أضبط منه، أو أكثر عددا ثم قالوا: تقبل الزيادة من الثقة مطلقا، وبنوا على ذلك أن من فسر معه زيادة، فينبغي تقديم خبره على من أرسل مطلقا، فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددا أو أضبط حفظا أو كتابا على من وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يسمونه شاذا أم لا؟لا بد من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تقبل دائما، ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين، فلم يصب. وإنما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصف ولم يتعرض بعضهم لنفيها لفظا ولا معنى، وممن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأبياري وغيرهما، وقال ابن السمعاني: "إذا كان راوي الناقصة لا يغفل أو كانت الدواعي تتوفر على نقلها أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة وكان المجلس واحدا فالحق أنلا يقبل رواية راوي الزيادة هذا الذي ينبغي"[2].

وأما ابن الصلاح فذكر في هذه المسألة تفصيلا ليس في تطبيقات المحدثين لكنه يؤوول إلى كلام الفقهاء والأصوليين في المسألة، قال ابن الصلاح:"وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام؛ أحدها: أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ، الثاني: أن لا تكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره. كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول. وقد ادعى " الخطيب " فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ، الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث، مثاله: ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ: "فرض زكاة الفطر من رمضان

---

١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٦٨٣/٢).

٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني(٦١٣/٢).

على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين" فذكر أبو عيسى الترمذي: أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: من المسلمين، وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث: عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها منهم " الشافعي " و" أحمد "رضي الله عنهم والله أعلم، ومن أمثلة ذلك حديث: "جعلت لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا}، فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها: {وجعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا"، فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث: إن ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم، ويشبه أيضا القسم الثاني من حيث: إنه لا منافاة بينهما،وأما زيادة الوصل مع الإرسال: فإن بين الوصل والإرسال من المخالفة نحو ما ذكرناه ويزداد ذلك بأن الإرسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل. ويجاب عنه: بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة العلم والزيادة ههنا مع من وصل والله أعلم"[1].

وقد تعقب غير واحد ممن جاء بعد ابن الصلاح ابن الصلاح في هذا المذهب، قال الحافظ البقاعي:"إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فإن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظرا لم يحكه وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها يحكم مطرد وإنما يديرون ذلك على القرائن"[2]، وقال الحافظ العلائي:"أئمة الحديث المتقدمون منهم: كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهم كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك من بعدهم: كالبخاري، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، ومسلم، والنسائي، والترمذي وأمثالهم، ثم الدارقطني، والخليلي، كل هؤلاء يقتضي تصرفهم من الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع

---

١) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (٨٨/١).

٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـ)تحق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط١ ١٤١٧،هـ/١٩٩٧م،(٣٠٨/١).

الأحاديث وهذا هو الحق والصواب"[1]، وقال الحافظ الذهبي: "وإن كان الحديث قد رواه الثّبت بإسناد، أو وقفه، أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإنّ الواحد قد يغلط. وهنا قد ترجّح ظهور غلطه فلا تعليل، والعبرة بالجماعة، وإن تساوى العدد، واختلف الحافظان، ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر، فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين منه في كتابيهما "[2]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً، متقناً، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ، ولو كان في الأصل صدوقاً فإن زيادته لا تقبل، وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق، والله أعلم، واحتج من قبل الزيادة من الثقة مطلقاً بأن الراوي إذا كان ثقة وانفرد بالحديث من أصله كان مقبولاً، فكذلك انفراده بالزيادة، وهو احتجاج مردود، لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان...يكون مقبولاً، كما سبق بيانه في نوع الشاذ. ثم إنّ الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهر، لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات، إذ لا مخالفة في روايته لهم، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظاً وأكثر عدداً، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن"[3].

ومن خلال نقل كلام الأئمة يتبين أن من شرط القبول وفق القرائن والمرجحات التي تحتف بكل روايةسار على منهج المحدثين، وأما من قال بالإطلاق فهو على منهج الفقهاء والأصوليين، وهذا الذي قرره ابن دقيق العيد، والعلائي، والذهبي، وابن رجب، وابن حجر، ونقلوا عليه كلام أئمة الحديث.

والذي سار عليه الإمام الوادعي في كتابه هذا هو مذهب أئمة الحديث، فقد سئل رحمه الله: ما سبب اختلاف العلماء في زيادة الثقة؟ وما الراجح في ذلك؟ فأجاب: "الحمد

---

١) النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)تحق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض،ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م(١٧٦/٢).

٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي (٥٢/١).

٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (٦٩١/٢).

لله،والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبعد، فسبب اختلاف العلماء، اختلاف تصرف جهابذتهم الكبار، فليس لهم قانون متّبع في زيادة الثقة، فرب زيادة ثقة يقبلونها، ويردون مماثلةً لها في ذلك السند نفسه، أو ما يماثل ذلك السند نفسه، والسبب في هذا أن العلماء المتقدمين حفاظ، يحفظون رواية الشيخ، ورواية طلبته، ورواية شيخه، ولا أقصد الرواية الواحدة، بل يحفظون كم روى الشيخ، وكم روى التلميذ، وكم روى تلميذ التلميذ، فإذا زاد واحد منهم زيادة وهم يعلمون أنّها ليست من حديث ذلك الشيخ حكموا عليها بأنّها غير مقبولة، وإذا تفرد واحد منهم بزيادة وهم قد عرفوا أنّها من رواية ذلك الشيخ فإنّهم يقبلونها، أما إذا اختلف حفاظ الحديث في شأن زيادة الثقة أتقبل أم لا؟ فإنا نرجع إلى الترجيح، وهو أن تقارن بين الرواة، ثم تجعل المرجوح شاذًّا، والراجح محفوظًا، وتأخذ بالمحفوظ، وهكذا إذا وجدت زيادة ثقة ولم تجد للعلماء المتقدمين فيها كلامًا لا تصحيحًا ولا تضعيفًا ترجع إلى تعريف الإمام الشافعي في الشاذ، أن الشاذ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، وتقارن بين الصفات وبين العدد، فربّ شخص يعدل خمسة، فلا تقارن بين العدد فقط، مثل يحيى بن سعيد القطان، أو سفيان بن سعيد الثوري لو خالفه اثنان أو ثلاثة ممكن أن تجعل الحديث مرويًّا على الوجهين، وقد قال الدارقطني في "التتبع" بعد أن ذكر جماعةً خالفوا يحيى بن سعيد القطان يرويه عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وجماعة يروونه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة، فيحيى بن سعيد تفرد بزيادة عن أبيه، ثم بعد أن ذكر الدارقطني الجمع الكثير الذين يخالفون يحيى بن سعيد قال: ولعل الحديث روي على الوجهين، فقد هاب الدارقطني أن يقول: إن يحيى بن سعيد شاذ، إذا تساوت الصفتان يحمل على أن الحديث روي على الوجهين وأنصح أن يرجع إلى ما ذكره الحافظ ابن رجب في شرحه "علل الحديث للترمذي" و"توضيح الأفكار" للصنعاني وما كتبته في "الإلزامات والتتبع"[1].

ومن خلال الاستقراء لكتاب الشيخ مقبل يتبين أنَّه على منهج أئمة الحديث في زيادة الثقة، واليك الأمثلة على ذلك:

---

١) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(١/١٥١).

قال الإمام الوادعي:"قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا إسرائيل، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر أنَّه سأل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: أشتري الذهب بالفضة فقال: "إذا أخذت واحدا منهما فلا يفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس"، قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل به، قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل به، هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي يتبعه كما في تحقيق أحمد شاكر من "المسند" بقوله: هذا الحديث لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر، وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفا، ثم قال أحمد شاكر رحمه الله: وقال المنذري: قال البيهقي: والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب. وقال شعبة: رفعه لنا سماك بن حرب وأنا أفرقه. اهـ، ومعنى أفرقه: أي أخافه، فعلى هذا فالحديث شاذ، ومحاولة أحمد شاكر تصحيحه أن زيادة الثقة مقبولة، هذا إذا لم يخالف من هو أرجح منه، وقد خالف سماكا داود بن أبي هند فوقفه، فسماك يعتبر شاذ لأن داود أرجح منه، والله أعلم"[1].

تعليق: في هذا المثال يتبين أن الإمام الوادعي رحمه الله تعالى لا يقبل زيادة الثقة بالإطلاق، وإنما بحسب القرائن والمرجحات التي تحتف بكل رواية، فإذا دلت القرائن على قبولها قبلها، وإذا دلت القرائن على ضعفها ردها، ولا يحكم على ذلك بقانون مضطرد، وفي نفس المثال يتبين أن العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى على قول بعض المتأخرين في قبول زيادة الثقة بالإطلاق، وهو صنيع بعض الأئمة المتأخرين مثل ابن الصلاح والنووي والعراقي وغيرهم.

المطلب الرابع :المنقطع

مصطلح المنقطع من بين المصطلحات المتفق عليها بين كثير من أهل العلم من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير، وهناك من أهل العلم من يطلق

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٢٤٥/١)، وانظر باقي الأمثلة: ٣١٠/٣٦٥/٤٠٦/٤١١.

على كل حديث لم يتصل إسناده أنه مرسل، والمنقطع من جملة الأحاديث التي لم يتصل إسنادها، وهو خمسة أنواع؛ المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمدلس، والمرسل.

- **تعريف هذه الانواع:**

١- المعلق، قال الحافظ ابن حجر:"المعلق ما سقط من أول إسناده، سواء كان الساقط واحدا، أم أكثر"[١].

٢-المنقطع، قال الامام ابن الصلاح:"وأن المنقطع منه الإسناد فيه قبل الوصول إلى التابعي راو لم يسمع من الذي فوقه والساقط بينهما غير مذكور لا معينا ولا مبهما. ومنه الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظ مبهم نحو، رجل أو شيخ أو غيرهما "[٢].

قال الحافظ ابن كثير: "فمنهم من قال هو أن يسقط من الإسناد رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم"[٣]، وقال الحافظ ابن حجر:"وإلا، فإن كان الساقط باثنين غير متواليين، في موضعين مثلا، فهو المنقطع، وكذا إن سقط واحد، فقط، أو أكثر من اثنين، لكن، يشترط عدم التوالي."[٤]، وما ما ذكره الحافظ بن كثير فهو تعريف لبعض أنواع المنقطع.

٣- المعضل، قال ابن حجر:" إن كان باثنين فصاعدا، مع التوالي، فهو المعضل"[٥].

٤-المدلس، قال الحافظ ابن حجر:" المدلس -بفتح اللام- سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به.

واشتقاقه من الدلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء.

ويرد المدلس بصيغة من صيغ الأداء تحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن أسند عنه، ك "عن"، وكذا "قال". ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذبا. "[٦]

٥- المرسل قال الحافظ ابن حجر :"وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي راو فأكثر".

وصورته: أن يقول التابعي -سواء كان كبيرا أم صغيرا-: قال رسول الله ﷺ"[١].

---

١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني(٢١٨/١).

٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (٥٧/١).

٣) اختصار علوم الحديث، ابن كثير (٥٠/١).

٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني(١٠٢/١).

٥) المصدر نفسه (١٠٢/١).

٦)المصدر نفسه (٢٢١/١).

والذي قرره ابن الصلاح، وابن حجر ونقلوا عليه كلام الحفاظ المتقدمين والمتأخرين أن الانقطاع من الأمور المتفق عليها بين علماء الحديث إلا في بعض الاطلاقات، وقد يطلق الأئمة المنقطع على الإرسال وهو توسع في إطلاق المنقطع، وكل إرسال إنقطاع، ونقصد في كل هذا المنقطع عموما الذي يشمل الأنواع الخمسة المذكورة آنفا، وهو الذي سار عليه الإمام الوادعي في كتابه حيث ذكر المنقطع وهو أكثر مصطلحات هذا الكتاب وذكر المرسل وذكر المدلس وكلها تدخل ضمن المنقطع وسنوضح ذلك بالأمثلة:

١-الحديث المنقطع:

قال الإمام الوادعي :"قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا وكيع حدثنا هشام (ح) وإسحاق الأزرق قال أخبرنا الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك قال: كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أفطر عند أهل بيت قال: "أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وتنزلت عليكم الملائكة"، هذا الحديث إذا نظرت إلى رجاله وجدتهم رجال الصحيح، ولكن في "جامع التحصيل" أن أبا زرعة وأبا حاتم والبخاري وغيرهم قالوا: إن يحيى بن أبى كثير لم يدرك أحدا من الصحابة إلا أنسبن مالك فإنه رآه ولم يسمع منه، وهذا لفظ ابن أبى حاتم قال أبو زرعة: وحديثه عنه مرسل يعنى عن أنس. اهـ، وفى "تحفة الأشراف" بعد عزوه إلى "اليوم والليلة " للنسائي أن أنسا حدث فذكر هذا الحديث وفيها أيضا عن هشام عن يحيي حدثت عن أنس. اهـ، وفى "النكت الظراف" في ترجمة يحيى بن أنس وهو منقطع بين يحيى وأنس وذكرما في سند الحديث من الاختلاف"[٢].

تعليق: المنقطع في هذا الكتاب هو أكثر المصطلحات استعمالا، وهو الذي مثل أغلبية الكتاب مع المرسل والمدلس وهما بدورهما يدخلان ضمن الانقطاع، وهذا المثال يبين أن الإمام الوادعي على القول المشهور لدي المحدثين من المتقدمين والمتأخرين، وهو أن يسقط من الإسناد راو فأكثر ليس على التوالي، ويوضح هذا المثال أن الانقطاع حصل بين يحيى

---

١) المصدر نفسه (٢١٩/١).

٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٤٣/١).

وأنس كما جاء في النكت الظراف، وهذا الذي نقله الإمام الوادعي، وهذا يبين مدلول المنقطع عند الإمام الوادعي رحمه الله تعالى[1].

٢-الحديث المرسل:

قال الإمام الوادعي:"قال الإمام الترمذي رحمه الله: حدثنا قتيبة، حدثنا حماد بن يحيى الأبح، عن ثابت البناني، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم:" مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره"، هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه قال: وروي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يثبت حماد بن يحيى الأبح، وكان يقول هو من شيوخنا. أهـ، قال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي": الصواب عن ثابت عن الحسن مرسلا، كذا رواه حماد بن سلمة عن ثابت. يريد رحمه الله أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، وحكم أن حماد بن يحيى الأبح وهم في هذا، هذا بالنظر إلى هذا السند، وأما متن الحديث فله طرق يرتقي بها إلى الحسن، كما قال الحافظ ابن حجر كما في "كشف الخفاء"، ورواية حماد بن سلمة المرسلة رواها الإمام أحمد رحمه الله:

---

١) انظر الأمثلة: ٤/٥/٦/٧/٩//٢٦/٢٧/٣٨/٥٢/٥٣/٥٤/٥٥/٥٦/٥٩/٦٠/٦١/٦٤/٦٦/٦٧/٦٨/٧٣/٧٤
/٧٨/٧٩/٨٠/٨٢/٨٣/٨٤/٨٥/٨٦/٨٨/٨٩/٩٠/٩١/٩٣/٩٦/٩٧/٩٩/١٠١/١٠٧/١٠٨/١١١/١١٥/١١٩
/١٢٠/١٢٢/١٢٧/١٣٠/١٣١/١٣٤/١٣٧/١٣٩/١٤٠/١٤١/١٤٢/١٤٣/١٤٤/١٤٥/١٤٦/١٤٩/١٥٠/١٥١
/١٥٢/١٥٣/١٥٥/١٥٦/١٥٧/١٥٨/١٥٩/١٦٠/١٦١/١٦٥/١٦٦/١٦٧/١٧٠/١٧١/١٧٣/١٧٤/١٧٥/١٧٦
/١٧٧/١٧٩/١٨٠/١٨٣/١٨٤/١٨٧/١٨٨/١٩٤/٢٠٠/٢٠١/٢٠٣/٢٠٤/٢٠٨/٢١٠/٢١٢/٢١٤/٢١٥/٢٢١
/٢٢٢/٢٢٤/٢٢٥/٢٢٨/٢٤٢/٢٤٣/٢٤٤/٢٤٥/٢٤٦/٢٤٨/٢٤٩/٢٥٤/٢٥٦/٢٥٧/٢٥٨/٢٦٠/٢٦٢/٢٦٨
/٢٧٥/٢٧٩/٢٨٠/٢٨١/٢٨٣/٢٨٤/٢٨٥/٢٨٦/٢٨٨/٢٩٠/٢٩٤/٣٠٣/٣٠٥/٣١٤/٣١٧/٣١٨/٣٢١/٣٢٣
/٣٢٤/٣٢٥/٣٢٦/٣٢٧/٣٢٨/٣٢٩/٣٣٢/٣٣٣/٣٣٥/٣٣٦/٣٤٠/٣٤٣/٣٤٤/٣٤٥/٣٤٦/٣٤٨/٣٥٠/٣٥١
/٣٥٥/٣٥٨/٣٥٩/٣٦٠/٣٦١/٣٦٣/٣٦٤/٣٦٦/٣٦٧/٣٦٩/٣٧١/٣٧٢/٣٧٣/٣٧٩/٣٨٠/٣٨١/٣٨٢/٣٨٤
/٣٨٥/٣٨٨/٣٨٩/٣٩٠/٣٩٢/٣٩٥/٣٩٧/٣٩٩/٤٠٠/٤٠١/٤٠٢/٤٠٤/٤٠٥/٤٠٦/٤٠٧/٤٠٨/٤٠٩/٤١٣
/٤١٤/٤١٥/٤١٦/٤١٧/٤١٨/٤٢٠/٤٢١/٤٢٣/٤٢٥/٤٢٦/٤٢٨/٤٢٩/٤٣١/٤٣٢/٤٣٦/٤٣٩/٤٤٠/٤٤١
/٤٤٨/٤٤٩/٤٦١/٤٧٣/٤٧٦/٤٨١/٤٨٢/٤٨٣/٤٨٤/٤٨٩/٤٩٣/٤٩٤/٤٩٩/٥٠١/٥٠٢/٥١٤/٥١٦/٥١٧
/٥١٨/٥١٩/٥٢٠/٥٢١/٥٢٣/٥٢٤/٥٢٥/٥٢٦.

فقال: حدثنا حسن بن موسى حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت وحميد ويونس، عن الحسن، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "مثل أمتي..."[1].

٣-الحديث المدلس:

قال الإمام الوادعي:"قال الإمام أبو عبد الله ابن ماجه رحمه الله : حدثنا محمد بن أبي عمر العدني، حدثنا سفيان، عن بعد الكريم أبي أمية، عن حسان بن بلال، عن عمار بن ياسر، ح وحدثنا ابن أبي عمر قال حدثنا سفيان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن حسان بن بلال عن عمار بن ياسر قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يخلل لحيته"، أنت إذا نظرت إلى سند الحديث حكمت عليه بالحسن، فرجاله رجال مسلم سوى حسان بن بلال وهو حسن الحديث، وعبد الكريم بن أمية ضعيف لكنه متابع كما ترى، ولكن الإمام البخاري يقول في "تاريخه" في ترجمة حسان بن بلال وقال ابن عيينة مرة: عن سعيد عن قتادة عن حسان عن عمار عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولا يصح حديث سعيد. اهـ، قال الحافظ في "التلخيص" :لم يسمع ابن عيينة من سعيد ولا قتادة من حسان. اهـ، وقال ابن أبي حاتم في "العلل": وسألت أبي عن حديث؛ رواه ابن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في تخليل اللحية، قال أبي: لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة. قلت: هو صحيح؟ قال: لو كان صحيحا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث الخبر وهذا أيضا مما يوهنه. اهـ"[2].

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٣٧/١)، وينظر باقي الأمثلة: /١١٠/١١/١٥/١٨/٢٠/٢٢/٢٣/٢٨/٣٥/٣٩/٤٤/٥٧/٧٧/٩٥/١٠٠/١٠٢/١٠٣/١٠٦/١١٢/١١٣/١١٦/١١٧ /١٢٦/١٣٢/١٣٣/١٣٥/١٤٧/١٤٨/١٥٤/١٦٤/١٦٩/١٧٢/١٨٥/١٨٦/١٨٩/١٩٠/١٩٣/١٩٥/١٩٧/١٩٩ /٢٠٢/٢٢٦/٢٣٠/٢٣٢/٢٣٤/٢٤١/٢٥٠/٢٥١/٢٥٣/٢٦٣/٢٧١/٢٧٣/٢٧٦/٢٨٢/٢٨٧/٨٨٩/٢٩١/٢٩٧ /٣٠١/٣٠٩/٣١٢/٣١٩/٣٢٢/٣٣١/٣٣٨/٣٦٢/٣٦٨/٣٧٠/٣٧٤/٣٧٦/٣٩٤/٣٩٨/٤٢٢/٤٢٤/٤٣٣/٤٣٥ /٤٣٧/٤٤٤/٤٤٥/٤٥٠/٤٥٥/٤٧١/٤٧٢/٤٨٠/٤٨٥/٤٨٦/٤٨٧/٤٩١/٤٩٧/٥٠٠/٥٠٧/٥١٢.

٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي(٣١٤/١)، وينظر كذلك: /٢٢٠/٢٣٣/٢٣٦/٢٣٧/٣٠٠/٣٤٧.

المبحث الثاني: مسالك التَّعليل عند الإمام الوادعي.

هذا المبحث تناول مسالك التعليل عند الإمام الوادعي عموما من خلال التعليل بسلوك الجادة، والتعليل بكون الحديث إذا كان أصلا في بابه وهو في ظاهره على شرط الشيخين وأعرض عنه، فالغالب أنه معل، وإما أن يكون الحديث فيه كلام وقد أخرجه الشيخان عن صحابي آخر. أما من ناحية الخصوص فقد تناولت التعليل بالشذوذ، والنكارة والتفرد، والانقطاع، وبضعف الراوي، وبالرفع والوقف.

المطلب الأوَّل :لمحة حول مسلك التَّعليل عموما عند الإمام الوادعي.

إنَّ علم علل الحديث هو أجل أنواع علوم الحديث وأعظمها شرفا وذكرا، وهو لب علوم الحديث وأدقها فنا وأصعبها مسلكا، وقد اختص بهذا الجهابذة الحفاظ النُّقَّاد من المتقدِّمين، حيث امتازوا بالحفظ التام والنَّظر الثاقب، وامتازوا بالقرب والمعاصرة للرِّواية، وهذا جعلهم يحفظون مئات الألوف من الأسانيد بعللها ومتونها، حتى أصبح السند الذي يشذ عن أحدهم عزيزا

قال الحافظ ابن كثير:"وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والسيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس"[1].

ولذلك فأقوال الأئمة المتقدمين وأحكامهم في تعليل الأحاديث ينبغي أن تعتبر كل الاعتبار، ويرجع إليهم في هذه الباب.

---

١) اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)،تحق: أحمد محمد شاكر،ط:٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. (١ /٦٤).

وتعليل الأئمة للأحاديث يكون من حيث الإجمال بالنظر إلى عدة اعتبارات، منها: أنهم يعللون الحديث لمخالفة ظاهر القرءان مع قرائن أخرى، أو لمخالفته ظاهر السنة مع قرائن أخرى،أو لمخالفته الاجماع أو لمخالفته العقل الصحيح الصريح، أو إعلال السند والمتن،أو بالمتن فقط وغيرها من الاعتبارات.

وقد سار الإمام الوادعي على منهج الأئمَّة في هذا الباب، فهو دائما يقدم قولهم ولا يخرج عنه، وإذا اختلفوا يرجح بين أقوالهم بحسب الأدلة والمرجحات.

وإن المتأخرين لن يقفوا على ما لم يقف عليه المتقدمون لأنَّ هؤلاء حفاظ حفظ الله تعالى بهم الدين بخلاف بعض المتأخرين فإنَّه استقر عندهم قواعد مضطردة في التعليل كقواعد الرياضيات، فتجد بعضهم يعمل على ظواهر الأسانيد ويحكم على الأحاديث على حسب الظاهر ولا يلتفت إلى دقائق هذا العلم إلى نادرا، كما تجده يحكم على الإسناد انطلاقا من بعض المختصرات في الجرح والتعديل كالتقريب وغيره ولا يتوسع بالنظر في حال الراوي الخاصة من حيث المخالفة والتفرد وغيرها.

سئل الإمام الوادعي:"إذا قال أحد من أئمة الحديث: إنَّ الحديث معلول، فهل لا بد من أن يبين السبب ويظهره لنا كطلبة علم، أو لا يقبل منه هذا القول، أو يقبل منه من غير بيان؟ فأجاب: "أنا وأنت في هذا الأمر ننظر إلى القائل، فإذا قاله أبوحاتم، أو أبوزرعة، أو البخاري، أو أحمد بن حنبل، أو علي بن المديني، ومن جرى مجراهم، نقبل منه هذا القول، وقد قال أبوزرعة كما في "علوم الحديث للحاكم" عندما جاء إليه رجل وقال: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة –إذا أردت أن تعرف صدقنا من عدمه، أنحن نقول بتثبت أم نقول بمجرد الظن والتخمين؟–أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة –يعني محمد بن مسلم بن وارة–وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلاف فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم. ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال أشهد أن هذا العلم إلهام، وقد قال عبد الرحمن بن مهدي كما في "العلل" لابن أبي حاتم: إن كلامنا في هذا الفن يعتبر كهانة عند الجهال، وإذا صدر من حافظ من المتأخرين، حتى من الحافظ ابن حجر ففي النفس شيء، لكننا لا نستطيع أن

نخطّئه، وقد مرّ بي حديث في"بلوغ المرام" قال الحافظ: إنه معلول، ونظرت في كلام المتقدمين، فما وجدت كلامًا في تصحيح الحديث ولا تضعيفه، ولا وجدت علةً، فتوقفت فيه، ففهمنا من هذا، أنه إذا قاله العلماء المتقدمون ولم يختلفوا، أخذنا به عن طيبة نفس واقتناع، وإذا قاله حافظ من معاصري الحافظ ابن حجر نتوقف فيه"[1].

وفي هذا المطلب نُبَيِّن ما كان يعلل به الأئمَّة الحفاظ عموما، ونذكر من حيث ما كان يعلل به الشيخ مقبل في كتابه، ثم بعد ذلك نأتي على التفصيل في المطالب التالية.

الفرع الأول :كون الراوي سلك الجادة.

سلوك الجادة قرينة قوية يستعملها الحفاظ النقاد في معرفة العلة، ولم أجد تعريفا دقيقا لمصطلح سلوك الجادة لعلماء الحديث الأولين لعدم اهتمامهم بهذا الجانب كما هو معلوم، لكن الحافظ ابن رجب بين المقصود من سلوك الجادة بما يقرب من التعريف، حيث قال: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيرا، فيسلكه من لا يحفظ"[2].

وقد أشار الامام أحمد الي هذه القرينة بقوله:"وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون بن المنكدر عن جابر وأهل البصرة يقولون ثابت عن أنس يحيلون عليهما"[3].

قال ابن رجب مبينا مراد الإمام أحمد: "ومراد أحمد بهذا كثرة من يروي عن ابن المنكدر من ضعفاء أهل المدينة، وكثرة من يروي عن ثابت من ضعفاء أهل البصرة، وسيىء الحفظ والمجهولين منهم، فإنه كثرت الرواية عن ثابت من هذا الضرب، فوقعت المنكرات في حديثه، وإنما أتى من جهة من روى عنه من هؤلاء، ذكر هذا المعنى ابن عدي وغيره.ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواية ثابت عن أنس صاركل ضعيف وسيىء الحفظ

---

١) المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١ /٣٣).

٢) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي(٢/٨٤١).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (٤/٣٠٨).

إذا روى حديثا عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي ﷺ وإن رواه عن ثابت، جعله عن أنس عن النبي ﷺ ..هذا معنى كلام الإمام أحمد، والله أعلم"[1].

وقال المعلمي اليماني:"الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة، فهشام بن عروة غالب رويته عن أبيه عن عائشة، وقد يروي عن وهب بن كيسان عن عبيد بن عمير، فقد يسمع الرجل من هشام خبراً بالسند الثاني ثم يمضي على السامع زمان فيشتبه عليه فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو غالب المألوف، ولذلك تجد أئمة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن رويا عن هشام خبراً واحداً جعله أحدهما عن هشام عن وهب عن عبيد، وجعله الآخر عن هشام عن أبيه عن عائشة، فالغالب أن يقدموا الأول ويخطؤوا الثاني، هذا مثال ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هذا ما لا يحصى"[2].

وسنوضح بالأمثلة التطبيقية ما أعله الإمام الوادعي رحمه الله بسلوك الجادة، وإليك تلك الأمثلة:

قال الإمام الوادعي: "قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا حجين بن المثني، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "إن الذي لا يؤدي زكاة ماله يمثل الله عز وجل له ماله يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان ثم يلزمه يطوقه يقول أنا كنزك أنا كنزك"، هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن في "تحفة الأشراف" بعد أن ذكره: رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال النسائي: رواية عبد الرحمن أشبه بالصواب، وعبد العزيز أثبت عندنا من عبد الرحمن. اهـ، وذكر نحو هذا الحافظ ابن كثير في "تفسيره" عن النسائي ثم عقبه بقوله: قلت: لا منافاة بين الروايتين فقد يكون عند عبد الله بن دينار من الوجهين والله أعلم، قال أبو عبد الرحمن: الحديث في النسائي ولم أجد هذا الكلام، فلعله سقط من النسخة المطبوعة، وكذا لم أجده في طبعة الحلبي فلعله سقط أيضا، وقول الحافظ:"لا منافاة بين الروايتين فقد يكون عند عبد الله بن

---

١) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٦٩٣/٢).

٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي اليماني (٨٢٧/٢).

دينار من الوجهين" مقبول لو لم يكن هناك قرينة تدل على وهم عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون، وأما وقد وجدت القرينة وهي الظاهر أنه سلك الجادة، وعبد الرحمن سلك غير الجادة، فترجح رواية من سلك غير الجادةكما في "فتح المغيث" والله أعلم، وقال الحافظ في "الفتح": قوله: عن أبي صالح، كذا رواه عبد الرحمن وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم وساقه مطولا، وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حلية عن أبي صالح لكنه وقفه على أبي هريرة، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، أخرجه النسائي ورجحه، لكن قال ابن عبد البر: رواية عبد العزيز خطأ بيِّن لأنَّه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا. انتهى، وفي هذا التعليق نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك الجادة ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه. اهـ، قال أبو عبد الرحمن: فالحاصل أنَّ الحديث صحيح عن أبي هريرة وشاذ من حديث ابن عمر"[1].

تعليق: سلوك الجادة قرينة قوية يستعملها الحفاظ المتقدمون في معرفة علة الحديث، وهذا الذي أشار إليه الإمام ابن رجب: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ"[2].

ومن خلال هذا المثال يتبين أنَّ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة قد سلك الجادة، وقد بين الإمام الوادعي أنَّه لا يمكن أن يكون الروايتين من طريق عبد الله بن دينار، لأن هناك قرينة تدل على عبد العزيز بن أبي سلمة قد سلك الجادة، وهذا يوضح أن سلوك الجادة قرينة على التعليل عند الحفاظ المتقدمين في معرفة العلة، وهو الذي سار عليه الإمام الوادعي من خلال هذا المثال وغيره[3].

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١ /٢٤٤).

٢) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي(٨٤١/٢).

٣) انظر باقي الأمثلة: ٣٣٠/٣١٦.

الفرع الثَّاني: إخراج الشَّيخين قطعة يدل على أنه معل عندهما.

صورة هذه المسألة أنَّ الحديث إذا كان أصلا في بابه لا يستغنى عنه، وهو في ظاهرة على شرط الشيخين وأعرض عن إخراجه الشيخان أو أحدهما فالغالب أنه معل، وسنذكر أقوال الأئمَّة الحفاظ في ذلك:

قال الإمام الحاكم:"فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقيرعن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"[١].

وقال الحافظ ابن عبد البر في سياق إعلاله لأخبار من هذا النوع في مسألة سقوط صلاتي الظهر والجمعة في يوم عيد لمن حضر صلاة العيد فقال:"ليس منها حديث إلا وفيه مطعن لأهل العلم بالحديث ولم يخرج البخاري ولا مسلم بن الحجاج منها حديثا واحدا، وحسبك بذلك ضعفا لها"، وقال أيضا: "أن البخاري ومسلما إذا اجتمعا على ترك إخراج أصل من الأصول فإنَّه لايكون له طريق صحيحة، وإن وجدت فهي معلولة "[٢].

وقد قال الحافظ البيهقي في بيان علة حديث لم يخرجه الشيخان مع كونه أصل في بابه: " أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ: "عشر من الفطرة..."وترك هذا الحديث فلم يخرجه ولا أراه تركه إلا لطعن بعض الحفاظ فيه"[٣].

وقال الحافظ ابن رجب: "فقل حديث تركاه إلا وله علة خفية؛ لكن لعزة من يعرف العلل كمعرفتها وينقده، وكونه لا يتهيأ الواحد منهم إلا في الأعصار المتباعدة: صار الأمر في ذلك إلى الاعتماد على كتابيها والوثوق بهما والرجوع إليهما، ثم بعدهما إلى بقية الكتب المشار إليهما"[٤].

---

١) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم (٥٩/١).

٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (٢٧٧/١٠).

٣) سنن الكبرى، البيهقي (٣٠٠/١).

٤) الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة، ابن رجب الحنبلي، د.ت، (٣/١)

وقال الحافظ الزيلعي: " ولا يقال في دفع ذلك أنهما لم يلتزما أن يودعا في صحيحيهما كل حديث صحيح يعني فيكونان قد تركا أحاديث الجهر في جملة ما تركاه منالأحاديث الصحيحة وهذا لا يقوله إلا سخيف أو مكابر فإن مسألة الجهر بالبسملة من أعلام المسائل ومعضلات الفقه ومن أكثرها دورانا في المناظرة وجولانا في المصنفات"[1].

والذي قصده الأئمة الأعلام بكلامهم السابق، هو أن الحديث إذا كان أصلا في بابه لا يستغنى عنه وهو في ظاهرة على شرط الشيخين وأعرضا عنه فالغالب أنه معل كما سبق ذكره، بخلاف من التبس عليه الأمر وظن أن كلام العلماء السابق يلزم منه عدم صحة شيء خارج الصحيحين أو أحدهما،وهذا إلزام غير صحيح، والذي عليه أهل العلم أنَّ البخاري ومسلم لم يستوعبا كل الصحيح، وهذا أمر لا مرية فيه، لكن الذي نتكلم عليه هنا شيء آخر ومغاير لمسألة الاستعاب، وهو أن الحديث إذا كان أصلا في باب ويفتقر ذلك الباب لذلك الحديث، ومع ذلك فظاهر ذلك الحديث الصحة وأعرض الشيخان عن إخراجه فالغالب فيه أنَّه معل، وهذا الذي قصده الحاكم، وابن عبد البر، والبيهقي، وابن رجب، والزيلعي بكلامهم السابق.

وهذا الذي عناه الأئمة السابقون هو الذي سار عليه الإمام الوادعي، فقد قال في بعض المواضع: "قال الإمام ابن ماجه رحمه الله: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد، حدثنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: "أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقضاهم علي بن أبي طالب وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت ألا وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح"، حدثنا علي بن محمد، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة مثله عند ابن قدامة غير أنه يقول في حق زيد: "وأعلمهم بالفرائض"، وأخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأنت إذا نظرت إلى سند هذا الحديث وجدتهم رجال الصحيح، ولكن البيهقي رحمه الله بعد ذكره من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء يقول: ورواه بشر بن المفضل وإسماعيل ابن علية ومحمد بن أبي عدي عن

---

١) نصب الراية لأحاديث الهداية، الزيلعي (٣٥٥/١).

خالد الحذاء عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرسلا،إلا قوله في أبي عبيدة فإنَّهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكل هؤلاء الرواة ثقات أثبات والله أعلم، وقال الحافظ في "الفتح" بعد ذكره من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ، قال: وإسناده صحيح، إلا أنَّ الحفاظ قالوا: إنَّ الصَّواب في أوَّله الإرسال، والموصول ما اقتصر عليه البخاري. اهـ، يعنى آخره: "وإن لكل أمة أمينا وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح"، وأخرج آخره مسلم، وإعراض الشيخين عن أوله ولم يخرجا إلا فضيلة أبى عبيدة من طريق خالد عن أبي قلابة دليلٌ على أنَّ أوَّله مُعَلٌّ عندهما"[1].

تعليق: في هذا المثال يتضح أن الحديث جاء مرسلا من طريق وموصولا من طريق آخر، وأن الإمام البخاري ومسلم اقتصرا على آخر الحديث فقط ، لأنهما يريان أنَّ أوله معل ولذلك أعرضا عن إخراجه، وينبغي أن يفرق بين صنيع الإمام البخاري في منهجه في تقطيع الأحاديث وبين ما أعرض عنه بالكلية، أو أعرض عن بعضه، فقد نقل الإمام الوادعي قول الحافظ ابن حجر في "الفتح" أنَّ الحفاظ قالوا أن الصواب في الرواية الإرسال إلا ما قتصر عليه البخاري، وهذا يبين أنَّ البخاري ومسلما أعرضا عن أوَّله لأنَّه معل عندهما، ويتضح أن الإمام الوادعي رحمه الله تعالى كان موافقا للحفاظ المتقدمين فيما أعرض عنه الشيخان، ويتبن أن الإمام الوادعي يعل الحديث إذا كان الحديث أصلا لا يستغنى عنه وهو في ظاهرة علي شرط الشيخين وأعرض عنه فأصل أنه معل عندهما، وهذا الذي عليه الأئمة الحفاظ هو الذي سار عليه الإمام الوادعي في هذا المثال.

الفرع الثالث: أن يكون الحديث فيه كلام وقد أخرجه الشيخان عن صحابي آخر.

قد يكون الحديث معلا من طريق صحابي وصحيح عن صحابي آخر، أو من طرق أخرى، أو معل من طريق، فيعل الأئمة النقاد ذلك الحديث، وتجد أن الشيخين أخرجاه من طريق من تلك الطرق، وهذا يعني أن الأئمة لا يعنون بالتعليل الإطلاق أي أن الحديث معل

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١ /٥٧).

من جميع طرقه، وإنما يقصدون الطريق المعلول الذي لم يخرج به البخاري ومسلم الحديث، اللهم إلا إذا نص الأئمة الحفاظ على ذلك، يعني على أن الحديث معلول مطلقا.

وفي مثل هذا يقول الإمام الوادعي:"والحق أنَّ كتب العلل فوق مستوانا، فقد طلب منِّي بعض إخواني في الله أن أدرسهم في "كتاب العلل" لابن أبي حاتم؛ فقلت لهم: لا أستطيع أخشى أن نقرأ الحديث ونعتقد ضعفه، ويكون في "الصحيحين" أو غيرهما عن صحابي آخر أو من طريق أخرى عن ذلك الصحابي، فهي تحتاج إلى حافظ يعلم أن الحديث في كتاب آخر صحيح كما تقدَّم، أو أنَّه معل من جميع طرقه"[1].

وقال أيضا: "قد يكون الحديث معلا من طريق، وصحيحا من طريق أخرى، أو من طرق، وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان، عن ابن عمر، عن عمر في لبس الحرير، وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوه، عن عمر، عن عبد الله مولى أسماء وغيره، عن ابن عمر، عن عمر.اهـ، فعلى هذا لا يجوز لطالب علم أن يحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن يراه في كتب العلل، فربما يكون صحيحا من طريق أخرى، أو صحيحا عن صحابي آخر، بل ربما يكون الحديث في "مجمع الزوائد" بسند ضعيف وهو في "الصحيحين" عن صحابي آخر، ولا يحكم على الحديث بالضعف المطلق إلا حافظ كبير، كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيين، ومنكان في مضمارهم كالدارقطني وبقية حفاظ الحديث المتبحرين في هذا الفن، ومن العلماء المبرزين في هذا الفن الحافظ ابن حجر رحمه الله، فإني وجدت في كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح " في المعل وفي المضطرب تعقبات له تشد لها الرحال، فجزاه الله عن الإسلام وعن علم الحديث بخصوصه خيرا"[2].

ينبغي أن يتصدى لكتب العلل الممارس الحافظ الفطن الذي عرف منهج الأئمة في التعليل وعرف معنى كلامهم وتطبيقاتهم، لئلا يضعف حديث هو صحيح من طريق أخر، وأن يفهم كلام الأئمة الحفاظ النقاد، فقد يعلوا الحديث ولايعنون بذلك أنه معلول من جميع طرقه،

---

١) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٣/١).

٢) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٢٣/١).

وقد يعلون آخر ويقصدون التعليل المطلق، وربما يكون الحديث معلول من طريق وأخرجه الشيخان من طريق صحابي آخر، وقد وضَّح الإمام الوادعي هذا الأمر في مواضع من كتابه:

قال الامام الوادعي رحمه الله: "حدثنا أحمد بن سنان حدثنا يزيد بن هارون عن سليمان التيمي وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "إذا التقى المسلمان بسيفهيما فالقاتل والمقتول في النار"، قالوا: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: "إنه أراد قتل صاحبه"، هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، وقد قال البوصيري في الزوائد: هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات.اهـ، ثم نظرت في " تهذيب التهذيب" فوجدت أن الحسن لم يسمع من أبي موسى، قاله علي بن المديني. وفيه وقال البزار ولا احسبه سمع من أبي موسى.اهـ، والحديث في "الصحيحين" من حديث الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيزداد حديث أبي موسى ضعفا لشذوده"[1].

تعليق:في هذا المثال أشار الإمام الوادعي رحمه الله تعالى إلى قول الإمام عليبن المديني والبزار،حيث أنهما اتفقا على أنَّ الحسن لم يسمع من أبي موسى، وهذه علة كافية في رد الحديث، بالإضافة إلى أن لفظ هذا الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من طريق آخر، وهذا يدل دلالة واضحة أنَّ الشيخين أاعرضا عن حديث أبي موسى، وإخراج الشيخان لحديث الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة يزيد من ضعف حديث موسي، فاجتمع في هذا الحديث الانقطاع الحاصل بين الحسن وأبي موسى، والثاني: إعراض الشيخين عن إخراجه من تلك الطريق وإخراجه من طريق صحابي أخر وهو عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة عن النبي ﷺ، فهذان الأمران يوضحان شذوذ ونكارة حديث أبي موسي، وهذا يبين مقصد الأئمة الحفاظ النقاد،أن الحديث يكون فيه كلاما أو يكون معلولا من طريق وصحيح من طريق آخر، أو أنه أخرجه الشيخان عن صحابي آخر،كما في هذا المثال.

---

١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١ /٢٦٥).

المطلب الثاني :التعليل بالنكارة والشذوذ

الفرع الأول :التعليل بالنكارة:

قد تقدم الكلام على مصطلح المنكر عند الإمام الواعي رحمه الله، وقد تبين فيما سبق أنه يطلق النكارة عل تفرد الثقة وهو الأكثر في الكتاب، ويطلقه على مخالفة الضعيف للثقة، ويطلقه على تفرد الضعيف، ويطلقه على الشاذ أيضا، وإليك بعض الأمثلة التطبيقية على ذلك.

مثال: حديث: "لا عقر في الإسلام"، أخرجه أحمد من طريق عبد الرزاق[١]، وأبو داود من طريق يحي بن موسى[٢]، والبيهقي من طريق أبي حامد بن الوليد[٣]، ثلاثتهم عن معمر عن ثابت عن أنس قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لا عقر في الإسلام".

هذا الحديث من طريق معمر بن راشد عن ثابت البناني، وقد تكلم الأئمة عن رواية معمر عن ثابت: قال ابن رجب: "قال علي: وفي أحاديث معمرعن ثابت أحاديث غرائب، ومنكرة، وذكرعلي أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش، وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت معمر، وذكر ابن أبي خيثمة عن يحي بن معين قال: حديث معمر عن ثابت مضطرب، كثير الأوهام"[٤]، وذكر ابن أبي خيثمة عن يحي بن معين قال: حديث معمر،عن ثابت مضطرب كثير الأوهام"[٥].

تعليق: من خلال تتبع طرق هذا الحديث ونقل كلام الأئمة عن رواته يتبين أن علة الحديث كونه من رواية معمر عن ثابت، وهي ضعيفة منكرة، كما سبق في كلام الأئمة النقاد، والسبب

---

١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)تحق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م (٣٣٣/٢٠).

٢) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت(٢١٦/٣).

٣) سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، مكتبة دار الباز -مكة المكرمة، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م،تحق: محمد عبد القادر عطا (٥٧/٤).

٤) شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي (٢/ ٦٩١).

٥) المصدر نفسه (٢/ ٦٩١).

في ضعف أحاديث معمر عن ثابت أنَّه اشتبهت عليه أحاديث ثابت بأحاديث أبان بن أبي عياش، وهذه علة يعلل بها الإمام الوادعي الحديث كما هو منهج المتقدمين.

قال الحافظ ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولايشبه حديث فلان فَيُعَلِّلُون الأحاديث بذلك، وهذا مما لايُعَبَّر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خُصوا بها عن سائر أهل العلم،كما سبق ذكره في غير موضع"[1].

وهذه القاعدة التي ذكرها ابن رجب تبين أن الأئمة النقاد يعللون أحاديث الراوي بأنها تشبه أحاديث فلان ولا تشبه أحاديث فلان، ويمكن تطبيق هذه القاعدة على المثال السابق، وهو أن أحاديث معمر عن ثابت تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش عن ثابت،وقد سار الإمام الوادعي في هذا على ما كان عليه الأئمة المتقدمون،لكن وجدت أن العلامة الألباني قد ذكر الحديث في السلسلة الصحيحة [2]، وفي هذه الحالة لم يقتنع العلامة الألباني رحمه الله بكلام ابن رجب، لكن ما عليه عمل الأئمة يبين أنهم يضعفون أحاديث معمر عن ثابت لأنها اشتبهت عليه بأحاديث أبان ابن أبي عياش، وهذا الذي ذكره شعبة وعلي بن المديني ويحي بن معين وغيرهم كما سبق ونقلت كلام الأئمة في ذلك، ومن تطبيقات هذا الأمر الحديث السابق، ولذلك فينبغي أن يقدم فهم الإمام الوادعي على ما ذهب إليه العلامة الألباني رحمه الله لأن كلام الوادعي موافق لما كان عليه النقاد، والله أعلم[3].

الفرع الثاني :التعليل بالشذوذ

قد سبق الكلام على معنى الشاذ عند الإمام الواعي رحمه الله، وقد سبق التدليل أنه يطلق الشذوذ على مخالفة المقبول لمن هو أولى منه وهو الأكثر في الكتاب، ويطلقه أيضا على تفرد الثقة، ويطلقه أيضا على المنكر، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

---

١) المصدر نفسه (١/ ١٦٣).

٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني(٥/٥٦٤).

٣) انظر باقي الأمثلة: ٧/١٤/١٦/١٧/١٩/٣٣/٤٠/٧٥/٩٢/٩٤/٩٨/٢٠٧/٢٠٩/٢١٩/٢٥٢/٢٥٥/٢٧٤/٣٠٢/٣١١/٤٣٠/٤٥٣/٤٦٢/٤٦٧/٥٠٣/٥٠٦/٥١٠.

مثال:حديث وائل بن حجر في صفة صلاته ﷺ،أخرجه أحمد من طريق عبد الصمد[1]، والدارمي من طريق معاوية بن عمرو[2]، والنسائي من طريق سويد بن نصر[3]، وابن خزيمة من طريق أبي الطاهر[4]، والطبراني من طريق محمد بن النضر[5]، والبيهقي من طريق أبي عبد الله الحافظ[6]، كلهم من طرقعن زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثني أبي أنَّ وائل بن حجر أخبره قال: قلت: "لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كيف يصلي فنظرت إليه: فقام فكبر ورفع يديه حتى حاذتا بأذنيه ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد فلما أراد أن يركع رفع يديه مثلها قال ووضع يديه على ركبتيه ثم لما رفع رأسه رفع يديه مثلها ثم سجد فجعل كفيه بحذاء أذنيه ثم قعد وافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها"، هذا الحديث من طريق زائدة بن قدامه، وقد تكلم الأئمة في هذه الطريق، قال ابن خزيمة:"ليس في شيء من

---

١) مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٠/٣١).

٢) مسند الدارمي المعروف بسنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي المتوفى: ٢٥٥هـ،تحق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤١٢ هـ -٢٠٠٠،(٨٥٦/٢).

٣) سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١١ – ١٩٩١،تحق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن (٣١٠/١).

٤) صحيحُ ابن خُزَيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)،حَققهُ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي،ط٣، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م (٣٧٦/١).

٥) المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)،تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢، (٣٥/٢٢).

٦) سنن البيهقي الكبرى (١٣١/٢).

الأخبار "يحركها" إلا في هذا الخبر زائد ذكره"[1]، وقال ابن حبان:"ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد، فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب"[2].

تعليق:من خلال تخريج الحديث ونقل كلام ابن خزيمة وغيره من الأئمة،يتبين أن لفظ التحريك تفرد به زائدةبن قدامه من بين أصحاب عاصم بن كليب، وليس العلة في الحديث هي تفرد زائدة بن قدامه فقط فإن قوله: "فرأيته يحركها يدعو بها" لفظة شاذة انفرد بها زائدة بن قدامهمن بين أصحاب عاصم بن كليب وخالف من هو أرجح منه،كما نبه الإمام الوادعي رحمه الله أنَّ زائدة بن قدامه قد خالف من هو أرجح منه؛ سفيان الثوري عند النسائي، وشعبةعند أحمد، وسفيان بن عيينة عند النسائي، وبشربن المفضل عند أبي داود، وعبد الواحد عند أحمد، وزهير بن معاوية عند أحمد، وعبد الله بن إدريس عندابن خزيمة، وخالد الطحان عند البيهقي، ومحمد بن فضيل عندابن خزيمة، وأبا الاحوص سلام بن سليم عند الطيالسي، وأبا عوانة وغيلان بن جامع حكاه عنهما البيهقي، كل هؤلاء يروونه عن عاصم بن كليب به، وليس في روايتهم التحريك فيعتبر زائدة بن قدامه شاذا[3].

المطلب الثالث : التعليل بالتفرُّد

لقد تقدم الكلام على أن التفرد ليس علة في حد ذاته ولكنه مسلك من مسالك العلة، فإذا دلت القرائن على أنَّ التفرد علة أعل به الأئمة الحفاظ الحديث، وإذا دلت القرائن على أنه مقبول قبله الأئمة، وقد قبل الأئمة تفرد بعض الثقات كما ردوا تفرد بعض الثقات، وهذا الذي سار عليه الإمام الوادعي رحمه الله، وسنوضح ذلك ببعض الأمثلة التطبيقية:

مثال: حديث: "من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له. إلا أن يشترط السيد ماله فيكون له"، أخرجه أبو داود من طريق أحمد بن صالح[4]، وأخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحي[1]،

---

١) صحيحُ ابن خُزَيمة (٣٧٦/١).

٢) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)،تحق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤ – ١٩٩٣، (١٧٠/٥).

٣) انظر باقي الأمثلة: ٤١٢/٤١١/٣٧٧/٣٦٥/٣٣٠/٣١١/٢٢٣/٢٠٧/٧٠/٦٥/٤٣/١٢.

٤) سنن أبي داود (٢٨/٤).

وأخرجه النسائي من طريق محمد بن يعقوب[٢]، وأخرجه الدارقطني من طريق صاعد[٣]، وأخرجه البيهقي من طريق سعيد بن أبي عمرو[٤]، كلهم من طرق عن الليث بن سعد، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له. إلا أن يشترط السيد ماله فيكون له".

هذا الحديث من طريق الليث بن سعدعن عبيد الله بن أبي جعفر، وقد تكلم الأئمة في رواية عبيد الله بن أبي جعفر، قال البيهقي: "وفي رواية أبي سعيد أَنَّ النبي ﷺ، والباقي سواء، ورواه ابن وهب عن ابن لهيعة والليث بن سعد، وقال في لفظه: "من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له إلا أن يشترط السيد"، وهذا بخلاف رواية الجماعةعن نافع، فقد رواه الحفاظعن نافععن ابن عمرعن عمر كما تقدم، ورواه جماعةعن نافععن ابن عمرعن النبي ﷺ، كما رواه سالمعن أبيه"[٥].

قال ابن القيم رحمه الله: "وهذا الحديث يُعَدُّ في أفراد عبيد الله هذا، وقد أنكره عليه الأئمة، قال الإمام أحمد-وقد سئل عنه-: يرويه عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر، وهو ضعيفٌ في الحديث، كان صاحب فقه، وأمَّا في الحديثفليس هو فيه بالقوي، وقال أبو الوليد: هذا الحديث خطأ، وهذا كما قاله الأئمة، فإنَّ الحديث المحفوظ عن سالمإنما هو في البيع: "من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع"، وأما قصة العتق فإنها وهم من ابن أبي جعفر؛ خالف فيها الناس، قال البيهقي في روايته: وهي خلاف رواية الجماعة"[٦].

---

١) سنن ابن ماجه (٥٦٩/٣).

٢) السنن الكبرى النسائي (١٨٨/٣).

٣) سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)تحق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم،: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، (٢٣٥/٥).

٤) السنن الكبرى البيهقي (٣٢٥/٥).

٥) السنن الكبرى، البيهقي (٥٣١/٥).

٦) تهذيب سنن أبي دواد وإيضاح مشكلاته، ابن قيّم الجوزية، د.ت (٢٧٥/٢).

تعليق: من خلال تخريج الحديث ونقل كلام الأئمة فيه يتبين أنه تفرد به عبد الله بن جعفر وخالف الناس، والمحفوظ ما رواه سالم، والحديث اختلف في لفظه على نافع، فقال بكير بن الأشج: "إلا أن يشترط السيد"، وقال غيره: "إلا أن يشترط المبتاع"، والرواية المحفوظة ما ذكره ابن القيم عن الأئمة الحفاظ في حديث سالم، وأما قصة العتق فإنها وهم من ابن أبي جعفر، خالف فيها الناس وتفرد بها، وهذا الذي أعل به الإمام الوادعي الحديث وهو تفرد عبيد الله بن جعفر بتلك اللفظة ومخالفته سائر الرواة فيه[1].

المطلب الرابع : التعليل بالانقطاع

قد تقدم الكلام على مصطلح الانقطاع عند الإمام الواعي رحمه الله، وهو أكثر مصطلحات التعليل في هذا الكتاب، والمنقطع معروف وهو ما سقط منه راو فأكثر من أوله أو وسطه أو آخره، وهو خمسة أنواع كما سبق المعلق، والمعضل، والمرسل، والمدلس، والمنقطع بالمعنى الخاص، والأصل في هذه الأنواع أن التعليل بها ظاهر، لكن قد يخفى أحيانا على من ليس له خبرة بالتاريخ ومعرفة الرجال وأحوالهم وشيوخهم وتلاميذهم، ومن تلاقوا منهم ومن لم يتلاقوا وغيرها من أدوات معرفة الانقطاع في الإسناد، فنبه النقاد على مثل هذه العلة لهذه الأسباب، والأئمة الحفاظ يعلون الحديث بالانقطاع وإن كان ظاهرا لأنه يدل في العلل من حيث العموم، وكون العلة تعترى أحاديث الثقات فهذا على سبيل الغالب.

يقول الإمام الوادعي مبينا هذا الأمر:"بعض إخواننا في الله يقول: إن بعض الأحاديث التي ذكرتها في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" ليست من الأحاديث المعلة، لأن الحديث المعل هو الذي ظاهره السلامة من العلة وطرأت عليه علة خفية توجب ضعفه، وقول هؤلاء الأفاضل صحيح؛ فهذا هو الأصل في الحديث المعل، ولكنهم قد يذكرون المنقطع والمرسل في المعلل، فليس كل المحدثين يعرفون أن في السند إرسالاً وانقطاعًا، والله أعلم"[2].

وسنوضح ما أعله الإمام الوادعي بالانقطاع ببعض الأمثلة وهي كثيرة جدا ثم نحيل على بقيتها:

---

١) انظر باقي الأمثلة: ١٥٠/١٩٢/٢٣٩/٢٦٦/٢٧٧/٢٩٨/٣١٨/٤٤٧/٤٥٩.

٢) غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٢٣/١).

مثال: حديث أسامة بن زيد في الإفاضة، أخرجه أبو داود الطيالسي من طريق همام[١]، وأخرجه أحمد من طريق بهز[٢]، كلاهما عن قتادة، عن عزرة، عن الشعبي، قال: حدثني أسامة بن زيد، أنه: "أفاض مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من عرفة فلم ترفع راحلته يدا غادية حتى أتى المزدلفة"، هذا الحديث من طريق عزرة، عن الشعبي، وقد تكلم الأئمة عن رواية الشعبي عن أسامة بن زيد، قال ابن أبي حاتم:"قال أبي : هذان الحديثان خطأ ، الشعبي لم يسمع من أسامة شيئا فيما أعلم"[٣]، قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديثين رواهما همام عن قتادة عن عزرة عن الشعبي أن أسامة بن زيد حدثه أنه كان ردف النبي ﷺ عشية عرفة هل أدرك الشعبي أسامة قال لا يمكن أن يكون الشعبي سمع من أسامة هذا ولا أدرك الشعبي الفضل بن العباس"[٤].

تعليق: من خلال نقل كلام الأئمة الحفاظ، يتبين أن الحديث منقطع بين الشعبي وأسامة بن زيد، والانقطاع من العلل التي يعلل بها الأئمة الحفاظ الحديث، فليس كل المحدثين يعرفون أن في السند انقطاعًا، وأما التصريح بالسماع في هذا الحديث مقابل نقل كلام الأئمة فإن كلام الأئمة مقدم على ما في النسخ وهذا الذي سار عليه الإمام الوادعي، كما بين في هذا المثال إذ قال: "وأما التصريح بالسماع هنا فيحتمل أن يكون غلطا من الناسخين أو الطابعين أو وهما من بعض الرواة، وعلى كل فقول الحافظ مقدم على نسخة ليست مسموعة لنا، والله أعلم"، وهذا يبين أن الله عز وجل حفظ بهؤلاء الأئمة الدين لهذا قدم الإمام الوادعي رحمه الله قولهم على قول النسخ التي ليست مسموعة لنا[٥].

---

١) مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة -بيروت(٨٨/١).

٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٣٠/٣).

٣) علل الحديث، ابن أبي حاتم (٢٣١/٣).

٤) المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)،تحق: شكر الله نعمة الله قوجاني،مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ(١٥٩/١).

٥) أنظر باقي الأمثلة: ٤/٥/٦/٧/٩//٢٦/٢٧/٣٨/٥٢/٥٣/٥٤/٥٥/٥٦/٥٩/٦٠/٦١/٦٤/٦٦/٦٧/٦٨/٧٣
٧٤/٧٨/٧٩/٨٠/٨٢/٨٣/٨٤/٨٥/٨٦/٨٨/٨٩/٩٠/٩١/٩٣/٩٦/٩٧/٩٩/١٠١/١٠٧/١٠٨/١١١/١١٥/١١٩
/١٢٠/١٢٢/١٢٧/١٣٠/١٣١/١٣٤/١٣٧/١٣٩/١٤٠/١٤١/١٤٢/١٤٣/١٤٤/١٤٥/١٤٦/١٤٩/١٥٠/١٥١
/١٥٢/١٥٣/١٥٥/١٥٦/١٥٧/١٥٨/١٥٩/١٦٠/١٦١/١٦٥/١٦٦/١٦٧/١٧٠/١٧١/١٧٣/١٧٤/١٧٥/١٧٦/

وانظر للتعليل بالإرسال[1]، وللتعليل بالتدليس[2].

المطلب الخامس :التعلل بالضعف الراوي

سنتعرض في هذا المطلب للتعليل ببعض الأمور الظاهرة، كوجود الضعيف في الإسناد، وقد علل النقاد المتقدمون بالعلل الظاهرة كما هو واضح لمن نظر في مصنفاتهم في العلل، كجرح الراوي بالضعف الشديد، أو أنه متروك أو كذاب، فإلى جانب العلل الخفية عللوا حتى بالظاهرة إلا أن نسبة الأحاديث التي أعلوها بأسبابٍ ظاهرةٍ أقل بكثير من تلك التي أعلوها بأسبابٍ خفية.

قال ابن الصلاح: "ثمَّ اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به

/٢٢١/٢١٥/٢١٤/٢١٢/٢١٠/٢٠٨/٢٠٤/٢٠٣/٢٠١/٢٠٠/١٩٤/١٨٨/١٨٧/١٨٤/١٨٣/١٨٠/١٧٩/١٧٧
/٢٦٨/٢٦٢/٢٦٠/٢٥٨/٢٥٧/٢٥٦/٢٥٤/٢٤٩/٢٤٨/٢٤٦/٢٤٥/٢٤٤/٢٤٣/٢٤٢/٢٢٨/٢٢٥/٢٢٤/٢٢٢
/٣٢٣/٣٢١/٣١٨/٣١٧/٣١٤/٣٠٥/٣٠٣/٢٩٤/٢٩٠/٢٨٨/٢٨٦/٢٨٥/٢٨٤/٢٨٣/٢٨١/٢٨٠/٢٧٩/٢٧٥
/٣٥١/٣٥٠/٣٤٨/٣٤٦/٣٤٥/٣٤٤/٣٤٣/٣٤٠/٣٣٦/٣٣٥/٣٣٣/٣٣٢/٣٢٩/٣٢٨/٣٢٧/٣٢٦/٣٢٥/٣٢٤
/٣٨٤/٣٨٢/٣٨١/٣٨٠/٣٧٩/٣٧٣/٣٧٢/٣٧١/٣٦٩/٣٦٧/٣٦٦/٣٦٤/٣٦٣/٣٦١/٣٦٠/٣٥٩/٣٥٨/٣٥٥
/٤١٣/٤٠٩/٤٠٨/٤٠٧/٤٠٦/٤٠٥/٤٠٤/٤٠٢/٤٠١/٤٠٠/٣٩٩/٣٩٧/٣٩٥/٣٩٢/٣٩٠/٣٨٩/٣٨٨/٣٨٥
/٤٤١/٤٤٠/٤٣٩/٤٣٦/٤٣٢/٤٣١/٤٢٩/٤٢٨/٤٢٦/٤٢٥/٤٢٣/٤٢١/٤٢٠/٤١٨/٤١٧/٤١٦/٤١٥/٤١٤
/٥١٧/٥١٦/٥١٤/٥٠٢/٥٠١/٤٩٩/٤٩٤/٤٩٣/٤٨٩/٤٨٤/٤٨٣/٤٨٢/٤٨١/٤٧٦/٤٧٣/٤٦١/٤٤٩/٤٤٨
.٥٢٦/٥٢٥/٥٢٤/٥٢٣/٥٢١/٥٢٠/٥١٩/٥١٨

١) /١١٦/١١٣/١١٢/١٠٦/١٠٣/١٠٢/١٠٠/٩٥/٧٧/٥٧/٤٤/٣٩/٣٥/٢٨/٢٣/٢٢/٢٠/١٨/١٥/١١/١٠
/١٩٧/١٩٥/١٩٣/١٩٠/١٨٩/١٨٦/١٨٥/١٧٢/١٦٩/١٦٤/١٥٤/١٤٨/١٤٧/١٣٥/١٣٣/١٣٢/١٢٦/١١٧
/٢٩١/٨٨٩/٢٨٧/٢٨٢/٢٧٦/٢٧٣/٢٧١/٢٦٣/٢٥٣/٢٥١/٢٥٠/٢٤١/٢٣٤/٢٣٢/٢٣٠/٢٢٦/٢٠٢/١٩٩
/٤٣٣/٤٢٤/٤٢٢/٣٩٨/٣٩٤/٣٧٦/٣٧٤/٣٧٠/٣٦٨/٣٦٢/٣٣٨/٣٣١/٣٢٢/٣١٩/٣١٢/٣٠٩/٣٠١/٢٩٧
.٥١٢/٥٠٧/٥٠٠/٤٩٧/٤٩١/٤٨٧/٤٨٦/٤٨٥/٤٨٠/٤٧٢/٤٧١/٤٥٥/٤٥٠/٤٤٥/٤٤٤/٤٣٧/٤٣٥

٢) ٢٢٠/٢٣٣/٢٣٦/٢٣٧/٣٠٠/ ٣٤٧.

على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح"[١].

يقول الإمام الوادعي على هذه المسألة: "الأصل في العلة أنها سبب خفي يوجب ضعف الحديث لا يطلع عليها إلا جهابذة الحديث ونقاده، ولكنهم قد يُعِلُّون بما علته ظاهرة كأن يكون في السند كذاب، أو ضعيف، أو مجهولأو غير ذلك من أسباب الضعف، كما ستراه إن شاء الله في هذا الفصل وما قرأنا في كتب المصطلح في تعريف العلة أنها سببخفي...إلخ؛ لا ينفي أنهم قد يُعِلُّون بما علته ظاهرة، ويكون التعريف أغلبي لا كلي، والله أعلم"[٢].

ولقلة الأحاديث المعلولة بالأسباب الظاهرة يظن البعض أن تعليل المتقدمين قاصر على ما كان سببه خفيا، وليس كذلك، وسوف نسوق هنا بعض أجناس العلل الظاهرة التي تبين أن الحفاظ المتقدمين قد أعلوا بما هو ظاهر، ونبين أن الإمام الوادعي رحمه الله قد سار على هذا المهج، وإليك بعض الأمثلة: حديث "وددت أني لقيت إخواني قال فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أوليس نحن إخوانك قال أنتم أصحابي ولكن إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني"

أخرجه أحمد من طريق هشام بن قاسم [٣]وأخرجه الطبراني من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة[٤]كلهما من طريق جسر عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم "وددت أني لقيت إخواني قال فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أوليس نحن إخوانك قال أنتم أصحابي ولكن إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني".

هذا الحديث من طريق جسر عن ثابت عن أنس وقد تكلم الأئمة في رواية جسر بن فرقد

قال الإمام البخاري :"جسر بن فرقد أبو جعفر، عن الحسن، وليس بذاك"[٥]

قال بن حجر العسقلاني رحمه الله :

---

١)معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (٩٣/١).

٢)غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل،أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (٣٧/١)

٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل (٣٨/٢٠)

٤) المعجم الأوسط، الطبراني (٣٤١/٥)

٥) التاريخ الكبير، البخاري (٢٦٤/٢)

"قال البخاري ليس بذاك عندهم وقال ابن معين من وجوه عنه ليس بشيء وقال النسائي ضعيف "[1].

تعليق: من خلال تخريج الحديث ونقل كلام الأئمة الحفاظ يتبين أن للحديث علة والعلة الظاهرة المشار إليها في الحديث هي ضعف جسر بن فرقد ضعيف لسوء حفظه وأن باقي رجال الإسناد رجال الشيخين غير جسر بن فرقد والإمام الوادعي رحمه الله قد صحح هذا الحديث في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ثم تراجع لما بين له أحد طلابه أن جسرا وهو ابن فرقد تصحف إلى حسن ثم أدرجه ضمن هذا الكتاب[2].

المطلب السادس:التعليل بالرفع والوقف

للعلماء مذاهب في تعارض الرفع والوقف، فالذي عليه الأئمة الحفاظ النقاذ أنهم يعللون الحديث المرفوع بالموقوف والموقوف بالمرفوع ولا يحكمون على ذلك بقانون مطرد، بل بحسب القرائن والمرجحات التي تحتف بكل رواية.

قال الحافظ ابن حجر: "ثمَّ إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع والمرفوع بالموقوفأو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه"[3].

وقال الحافظ البقاعي: "ثم إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، على أن لحذاقالمحدثين في هذه المسألة نظرا آخر لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يدورون في ذلك مع القرائن"[4].

---

١) لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (١٠٤/٢)

٢) انظر باقي الأمثلة: ٢٩/٣١/٣٢/٣٦/٣٧/٤٥/٤٨/٤٩/٥١/٦٢/٦٣/١٠٤/١٠٩/١٨٢/٢٤٧/٢٧٨/٢٩٦/٣٠٦/٣١١/٤٤٢/٤٥٧/٤٥٨/٤٩٠/٤٩٥.

٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني (٧٤٦/٢).

٤) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط١٤٢٨،١، هـ / ٢٠٠٧ م(٤٢٦/١).

وقال الحافظ العلائي: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في كل حديث"[1].

والذي عليه الفقهاء وبعض المحدثين هو تقديم الرفع على الوقف والوصل على الإرسال، قال الإمام النووي: "فقد قدمنا في الفصول أن المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء، وأصحاب الأصول، والمحققون من المحدثين، وصححه الخطيب البغدادي: أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلا وبعضهم مرسلا أو بعضهم مرفوعا وبعضهم موقوفا حكم بالمتصل وبالمرفوع لأنهما زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف، والله أعلم[2].

وقال الحافظ العراقي: "الصحيح الذي عليه الجمهور أن الراوي إذا روى الحديث مرفوعا وموقوفا فالحكم للرفع لأن معه في حالة الرفع زيادة، هذا هو المرجح عند أهل الحديث"[3].

والذي قرره ابن حجر والبقاعي والعلائي، ونقلوا عليه كلام الأئمة المتقدمين هو الصحيح وهو الذي لا ينبغي المحيد عنه، وهو الذي سار عليه الإمام الوادعي في كتابه هذا. قال الإمام الوادعي: "وإذا شككت في الحديث تركته كما يفعل أيوب السختياني والإمام مالك رحمه الله تعالى، فإنه إذاكان شك في الرفع والوقف رواه موقوفا، وهكذا إذا شك في الوصل والإرسال رواه مرسلا، فأنا اقتدي بهذين الإمامين، والله المستعان"[4].

---

١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني (٣١٢/١).

٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)،دار إحياء التراث العربي –بيروت،ط٢، ١٣٩٢(١٧/٣).

٣) فتح المغيث بشرح الفية الحديث، العراقي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)تحق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط:١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م(٢٢٠/١).

٤) إجابة السائل إلى أهم المسائل، أبو عبد الرحمان مقبل الوادعي، د.ت(٥٦٧/١).

والإمام الوادعي رحمه الله على نَفَس المتقدمين في التعليل بالرفع والوقف، وأنه يرجح بحسب القرائن والمرجحات التي تحتف بكل رواية ، وسنوضح ذلك بالأمثلة:

مثال: حديث: "عليكم بالشفائين العسل والقرآن"، أخرجه ابن ماجه من طريق علي بن سلمة[١]، والحاكم من طريق أبو علي الحسين[٢]، وأبو نعيم من طريق عبد الله بن محمد بن جعفر[٣]، والبيهقي من طريق أبو عبد الحافظ[٤]، كلهم من طرق عن زيد بن الحباب، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "عليكم بالشفائين العسل والقرآن"، هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب عن سفيان وقد تكلم الأئمة عن هذه الطريق، فقد سئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: "يرويه أبو إسحاق واختلف عنه؛ فرواه زيد بن الحباب، عن الثوري، عن أبي إسحاق، مرفوعا، وقيل: عن زيد بن الحباب، عن شعبة، عن أبي إسحاق، مرفوعا أيضا، ووقفه يحيى القطان، وأبو حذيفة،عن الثوري. وهو الصحيح"[٥]، وقال البيهقي بعد ذكره الحديث: "رفعه غير معروف، والصحيح موقوف، ورواه وكيع عن سفيان موقوفا"[٦]، وقال ابن عدي:"وهذا مرفوع عن الثوري، يعرف من حديث زيد بن حباب عنه، وقد حدث به أبو عبد الرحمن الأذرمي عن زيد أيضا مرفوعا، وأظن أن القاسم بن زكريا المقري ثناه عن الأذرمي، وقد رفعه سفيان عن

---

١) سنن ابن ماجه (٥٠٧/٤).

٢) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)،تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت،ط١، ١٤١١ – ١٩٩٠(٢٢٢/٤).

٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)السعادة -بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها -دار الكتاب العربي-بيروت-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ(١٣٣/٧).

٤) السنن الكبرى، البيهقي (٣٤٤/٩).

٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر،تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر،محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط١، ١٤٢٧ هـ(٣٢٢/٥).

٦) السنن الكبربالبيهقي (٣٤٤/٩).

وكيع عن أبيه عن الثوري، وسفيان عنه فيه ما فيه، ولا يعتمد على روايته ولا يحفظه عن وكيع ولا عن غيره من أصحاب الثوري إلا موقوفا"[1].

تعليق: من خلال تخريج الحديث ونقل كلام الأئمة يتبين أن الحديث رواه زيد بن حباب عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود مرفوعا، وخالفه وكيع فرواه عن سفيان الثوري بهذا الإسناد موقوفا، وهو الصواب كما قال الأئمة الحفاظ النقاد، فإنهم أعلوا الرواية المرفوعة، بالرواية الموقوفة وهو الصواب، لأن زيد بن الحباب كان يأتي عن الثوري بما ينكر، وأنكر رفعه ابن عدي والبيهق، وقد روى هذا الحديث الأعمش، عن خيثمة، عن الأسود، عن ابن مسعود موقوفا، وهذا يزيد من توهين الرواية المرفوعة ويصحيح رواية الوقف،ويبين أن زيد بن الحباب شذ في رفعه، وهذا الذي سار عليه الإمام الوادعي رحمه الله في تعليل هذه الرواية، وهو صنيع الأئمة المتقدمين[2].

---

١)الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني،تحق: يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر - بيروت،ط٣ ، ١٤٠٩ – ١٩٨٨،(٢٠٩/٣).

٢)انظر باقي الأمثلة: ٤١/٥٠/١١٠/١١٤/١١٧/١٢٥/١٢٨/١٦٣/١٩١/١٩٨/٢١١/٢١٣/٢٣٥/٢٣٨/ ٢٤٠/٢٥٩/٢٩٢/٢٩٣/٣٠٤/٢٩٩/٣٠٧/٣٠٨/٣١٠/٣٣٤/٣١٤/٣٥٢/٣٥٤/٣٥٦/٣٥٧/٣٩١/٣٩٣/٤١٩/ ٤٢٧/٤٥٢/٤٥٦/٤٦٦/٤٦٨/٤٦٨/٤٨٨/٥٠٥.

الخاتمة

يجدر بنا في نهاية صفحات هذا البحث الذي بذلت كل وسعي واستفرغت الجهد في بيان مسلك الإمام الوادعي في تعليل الأحاديث، من خلال كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" أن أختم الكلام بأهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة، وهي كالآتي:

١- الإمام الوادعي يطلق المنكر على تفرد الثقة، وهو الأكثر في الكتاب ويطلقه على مخالفة الضعيف للثقة، ويطلقه على تفرد الضعيف، وعلى الشاذ، وهذا يدل على أن الإمام الوادعي رحمه الله على نفس المتقدمين في إطلاق هذا المصطلح ولا يحكم على ذلك بقانون مطرد.

٢- كما أن الإمام يطلق الشاذ على مخالفة المقبول لمن هو أولى منه، وهو الأكثر في الكتاب، ويطلقه أيضا على تفرد الثقة، ويطلقه على المنكر، وهذا يدل على أن الإمام الوادعي رحمه الله على نفس المتقدمين في إطلاق هذا المصطلح، ولا يحكم على ذلك بقانون مطرد.

٣-اعتماد الإمام الوادعي على التفرد، والاستدلال به على العلة مع انضمام قرائن أخرى.

٤-أن الإمام الوادعي لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ولا يردها مطلقاً بل الأمر عنده دائر مع القرائن والمرجحات.

٥-من خلال الاستقراء لصنيع الإمام الوادعي في كتابه تبين أنه يعل الحديث لمخالفة ظاهر القرآن مع قرائن أخرى على إعلاله.

٦-يعد سلوك الجادة من أهم قرائن التعليل عند الإمام الوادعي.

٧-أن الحديث إذا كان أصلا لا يستغنى عنه وهو في ظاهرة على شرط الشيخين وأعرضا عنه، فالغالب أنه معل، وهذا ما سار عليه الإمام الوادعي في هذا الكتاب.

٨-أن الحديث قد يكون معلا من طريق وصحيح عن صحابي آخر، أو من طرق أخرى، أو معل من طريق وأخرجه الشيخان عن صحابي آخر، وهذا الذي سار عليه الإمام الوادعي في هذا الكتاب.

٩-منهج الأئمة الحفاظ أنهم يعللون مرة بالوقف والمرة بالرفع، وكل هذا يرجع إلى القرائن والمرجحات التي تحتف بكل رواية، وهذا الذي سار عليه الإمام الوادعي رحمه الله في تعليل بالرفع والوقف.

١٠-تبين من خلال استقراء الكتاب أن الإمام الوادعي يقدم قول الأئمة الحفاظ النقاد على تصحيح الترمذي والحاكم، ويعتبرهما متساهلين في التصحيح.

١١-موقف الإمام الوادعي من المتابعات والشواهد، أنه إذا كان الراوي مستور الحال فإنه يستشهد به، أما إذا كان مجهول العين، أو شديد ضعف، فإنه لا يستشهد به وهو في ذلك على منهج المتقدمين.

١٢-تميز الإمام الوادعي في هذا الكتاب بجمع الطرق وتقريبها للباحث بين يديه، أو الحكم على الحديث بعد الجمع والنظر، وهذه الأمور قل أن تجدها عند غيره.

١٣-ومن الأمور التي يجب أن يتنبه لها أن الإمام الوادعي رحمه في كتابه هذا على منهج الحفاظ النقاد المتقدمين في بيان العلل.

١٤-قول الناقد مقدم على ما نجده في الكتب لأن الكتب ليست مسموعة، وهذه قاعدة سار عليها الإمام الوادعي في هذا الكتاب.

١٥-لقد أستدرك الإمام الوادعي على نفسه أحاديث كان صححها وذكرها في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين فظهرت له العلة فيتراجع عن تصحيح الحديث ويذكرها في كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة".

١٦-وجود خلافات كبيرة وجوهرية بين النقاد من المحدثين وغيرهم من المتكلمين والأصوليين والفقهاء، حيث يغلب على هؤلاء البعد عن طريقة المحدثين لاسيما في في بعض المسائل كمسألة زيادة الثقة وغيرها، والإمام الوادعي على منهج النقاد الحفاظ.

- بعض التوصيات والمقترحات الهامة في الدراسة:

١-الإمام الوادعي من المحدثين النقاد الذين تركوا لنا رصيداً علمياً كبيراً ومتنوعاً، فينبغي أن يهتم بهذا الإنتاج، ويدرس دراسة علمية متخصصة، ولا يكفي بحث واحد لدراسة منهجه ومسلكه في التعليل.

٢-الإستمرار في مثل هذه الدراسات التي تعني بجهود الأئمة المعاصرين، والتعرف على مناهجهم أو جمع أقوالهم وآرائهم في علوم الحديث.
٣-الاهتمام بجمع أحكام الإمام الوادعي وكلامه حول الأحاديث وتصنيفها تصنيفا موضوعيا من أجل معرفة منهجه في العلل في كل كتبه، فأنا اقتصرت فقط على كتاب "أحاديث معلة ظاهرها الصحة"، وحبذا لو يدرس منهجه في العلل من خلال كتابه" غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل "، وهكذا باقي كتبه.
٤-دراسة منهجه في الجرح والتعديل.
٥-المقارنة بين منهج الإمام الوادعي في التصحيح والتضعيف، وغيره من الأئمة المعاصرين.

وفي الختام أنقل نصيحة الإمام الوادعي التي أسداها للمعاصرين وعنون لها رحمه الله بعنوان "نصيحتي للمعاصرين" عسى الله أن ينتفع بها من يقرأها، قال الإمام الوادعي: " نصيحتي للمعاصرين أن يكثروا من القراءة في تراجم علماء الحديث مثل الإمام مالك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومسلم بن الحجاج، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، ووالخطيب، وابن عبد البر رحمهم الله، حتى يعرف العصري قدره، ويترك الجرأة على أولئك الأئمة.
حقا لقد وجدنا من كثير من العصريين الاستخفاف بأولئك الأئمة، فهذا يتعجب منهم كيف ضعفوا الحديث؟ وهو بمجموع طرقه في نظره صالح للحجية، وذاك يتعجب منهم كيف أعلوا حديثا ظاهره الصحة؟ وذاك يوهم الذهبي والعراقي وغيرهما من أئمة الحديث حيث قالوا: إن (سكتوا عنه) عند البخاري بمعنى متروك، ويريد أن يجمع بين أقوال أهل العلم في الراوي وهذا إنما يكون إذا كان الجرح غير مفسر، مثلا: قال أحمد بن حنبل: ضعيف وقال يحيى بن معين: ثقة، فالحافظ في " التقريب " يجمع بين قوليهما ويقول: صدوق يهم، أو صدوق يخطئ أو نحو ذلك، أما أن يقول يحيى بن معين: كذاب، ويقول أحمد ثقة، فالجرح ها هنا مفسر نأخذ بالجرح؛ لأن يحيى علم ما لم يعلم أحمد بن حنبل، وهكذا إذا قال البخاري: سكتوا عنه، وقال أبو حاتم: ثقة أو صدوق، فقد علم بالاستقراء وبالمقابلة بين عبارات

البخاري في " تواريخه " أن: سكتوا عنه بمعنى متروك، فنأخذ بقول البخاري، ونقول: علم من حال الراوي ما لم يعلمه أبو حاتم. وأنا أعجب لمن يتعقب الدارقطني ويقول: قلت: أخطأ الدارقطني.

الدارقطني الذي لقب بلقب أمير المؤمنين، وقال فيه الحافظ الذهبي: وأنت إذا قرأت كتابه " العلل " تندهش، ويطول تعجبك.

وصاحبنا العصري مجرد باحث يتطاول على الدارقطني وغيره من أئمة الحديث.

نعم إذا أختلف أئمة الحديث في الراوي أو في صحة الحديث وضعفه، فلك أن تنظر إلى القواعد الحديثية وترجح ما تراه صوابا إذا كانت لديك أهلية وإلا توقفت.

أنا لا أقول: إن أئمة الحديث رحمهم الله معصومون، فإنك إذا قرأت في كتب العلل تجد أوهاما لشعبة وسفيان الثوري وغيرهما من أئمة الحديث، ولكن هذه الأوهام ينبه عليها من بعدهم، وليس لدى المحدثين رحمهم الله محاباة، وأنا لا أدعوك إلى تقليدهم فإن التقليد حرام، وليس اتباعك للمحدثين من باب التقليد؛ بل من باب قبول خبر الثقة كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾ [الحجرات:٦]، كما في " إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد "للصنعاني رحمه الله.

فإن قلت: فأنت قد وقعت فيما تحذر منه في كتابك " الصحيح المسند من أسباب النزول "؟ قلت: صدقت، ولكني بعد أن عرفت قدر نفسي رجعت كما في الطبعة الأخيرة، وكذا وقعت في تصحيح حديث قتيبة بن سعيد في " الجمع بين الصلاتين في السفر " وإذا أعدنا طبعه إن شاء الله سنتراجع ولا نجرؤ أن نخالف أئمتنا أئمة الحديث في شيء نسأل الله أن يرزقنا حبهم واحترامهم ومعرفة منزلتهم الرفيعة آمين".[1]

١)غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (١٠٧/١).

فهرس الآيات

الآيــة	السورة ورقم الآية	الصفحة
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ...	آلعمران: ١٠٢	أ
يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ ...	النساء: ١	أ
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ...	الأحزاب: ٧٠	أ
أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ...	الزمر: ٣٦	أ
لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ...	فصلت: ٤٢	أ
خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع...	الأحقاف: ٢٩	٢٧
وَإِذْ ... فَلَمَّا ..	الأحقاف: ٣٢	٢٧
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ...	الحجرات: ٠٦	٧٣

فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
إتخذي غنما فإن فيها بركة	٢٠
إتخذي غنما يا أم هانئ فإنها تروح بخير وتغدو بخير	٢١
إذا ابتليت عبدي المؤمن ولم يشكني إلى عواده أطلقته من أساري	٢٥
إذا أخذت واحدا منهما فلا يفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس	٤١
إذا التقى المسلمان بسيفهيما	٥٥
أرحم أمتي بأمتي	٥٣
أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار	٤٣
إن الذي لا يؤدي زكاة ماله يمثل الله عز وجل له ماله يوم القيامة شجاعا أقرع	٥٠
إن أول شيء خلقه الله القلم	١٩
آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا ائتمن خان	٣٥
جعلت لنا الأرض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا	٣٨
جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا	٣٨
رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يخلل لحيته	٤٥
عشر من الفطرة	٥٢
عليكم بالشفائين العسل والقرآن	٦٧
فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين	٣٨
فلم ترفع راحلته يدا غادية حتى أتى المزدلفة	٦٢
قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كيف يصلي	٣١
كسر عظم الميت ككسره حيا	٣٤

كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه	٢٤
لا عقر في الإسلام	٢٦
لا عقر في الإسلام	٥٧
لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم	٣١
من أعتق عبدا وله مال	٦١
من ملك ذا رحم محرم فهو حر	٢٦
مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره	٤٥
هبطوا على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يقرأ ببطن نخلة	٢٧
وددت أني لقيت إخواني	٦٥

- القران الكريم

قائمة الصادر والمراجع

- إجابة السائل إلى أهم المسائل، لأبي عبد الرحمان مقبل الوادعي، د.ت.
- أحاديث معلة ظاهرها الصحة، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)،تحق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس،الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت ، د.ت.

- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر، ط:٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني المتوفى: ٤٤٦هـ، تحق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، (المتوفى: ٧٠٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) حققه و راجع أصوله - عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط٣ ١٤٠٩ هـ –١٩٨٩م

-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى : ٤٦٣هـ،تحق:مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكرى،الناشر : مؤسسة القرطبه،د.ت.

- التمييز، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، مطبوع مع كتاب (منهج النقد عند المحدثين، نشأته و تاريخه) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٢هـ. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض.

-التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي،الناشر : دار الفكر – بيروت ،ط١ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.
- تَهْذِيْبُ سُنَنِ أَبِي دَاودَ وَإيضاحِ مُشكِلاتِهِ، ابن قيّم الجوزية.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمود الطحانمكتبة المعارف — الرياض.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) الناشر: السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها – دار الكتاب العربي – بيروت– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– دار الكتب العلمية– بيروت طبعة ١٤٠٩هـ.
- الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة ابن رجب الحنبلي، د.ت

–سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) الناشر:

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، (لمكتبة المعارف) عام النشر: جـ ١ – ٤: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، جـ ٦: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م،جـ ٧: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ،الناشر : مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، ١٤١٤ – ١٩٩٤، تحق : محمد عبد القادر عطا.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)تحق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ،ط: ١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.
- سنن النسائي الكبرى، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١، تحق :د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق و دراسة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- صحيحُ ابن خُزَيمة لأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، حَققهُ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- العلة وأجناسها عند المحدثين، سفيان مصطفى باحو، دار الضياء– طنطا، ط ١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

- العلل الصغير لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي الناشر: دار طيبة – الرياض ط،١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، محمد بن صالح بن محمد الدباسي ،الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام ط١:، ١٤٢٧ هـ.
- العلل لابن أبي حاتم لأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي مطابع الحميضي الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- علوم الحديث لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، ١٤٠٦هـ
- غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، أَبِو عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء اليمن،ط٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية نور الدين السدعي الوصابي، دار الآثار صنعاء .د.ت.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث، العراقي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة – مصر، ط:١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

- الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق : يحيى مختار غزاوي الناشر: دار الفكر - بيروت ط٣ ، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٨م.
- الكفاية في علم الرواية، لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية -المدينة المنورة.
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط١.
- المراسي ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.١، ١٣٩٧هـ
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهمانيالنيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط ١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)تحق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) : أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي المتوفى: ٢٥٥هـ، تحق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط ١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية — القاهرة، ط ٢.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس الرازي، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحق: السيد معظم حسيندار الكتب العلمية بيروت، ط٢ ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، أبِو عَبد الرَّحمَن مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ (اسم رجل) الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، دَارُ الآثَار للنشر وَالتوزيع، صَنعاء — اليمن، ط٣، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي —بيروت-، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لأبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، (المتوفى: ٧٣٣هـ)تحق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر — دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢ هـ .
- نبذة مختصرة من نصائح والدي العلامة مقبل بن هادي الوادعي وسيرته العطرة، لأم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار صنعاء اليمن، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثرلأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير بالرياض عام (١٤٢٢هـ).

-نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ) قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري
صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر -بيروت- لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة -السعودية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، ط١ ،١٤٢٨، هـ- ٢٠٠٧ م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)تحق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض،ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الإهداء .....

الشكر .....

ملخص البحث .....

مقدمة: .....أ

فصل تمهيدي: علم العلل وما يتعلق به ١

المبحث الأوَّل: التعريف والأسباب والأقسام والأهمية ١

المطلب الأول :التعريف بالعلة ١

المطلب الثاني: أسباب العلة ٣

المطلب الثالث: أقسام العلة ٤

المطلب الرابع: أهمية علم العلل ٥

الفصل الأوَّل: تَّعريف موجز بالإمام الوادعي وبكتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" ٧

المبحث الأوَّل : ترجمة موجزة للإمام الوادعي ٧

المطلب الأول:اسمه ونسبه وأسرته ونشأته ٧

المطلب الثَّاني: حياته العلمية ٧

الفرع الأول: طلبه للعلم: ٨

الفرع الثاني: مشايخه ٨

المطلب الثالث: منزلته العلمية ٩

الفرع الأول: ثناء العلماء عليه ٩

الفرع الثاني: مكانته في علم العلل ١٠

المطلب الرابع:آثاره العلمية. ١١

المطلب الخامس: مرضه ووفاته رحمه الله ١٣

المبحث الثاني : التعريف بالكتاب ١٥

المطلب الأول : سبب تأليف الكتاب ١٥

المطلب الثاني : موضوعه ١٥

المطلب الثالث: خصائصه ١٧

المطلب الرابع :قيمته العلمية..... ١٨
الفصل الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها ومسالك التعليل عند الإمام الوادعي. ٢٣
المبحث الأول: ألفاظ التعليل عند الإمام الوادعي. ٢٣
المطلب الأول: المنكر والشاذ ٢٣
الفرع الأول : دلالة المنكر..... ٢٣
الفرع الثاني: الشاذ..... ٢٩
المطلب الثاني: التفرد..... ٣٣
المطلب الثالث: زيادة الثقة..... ٣٧
المطلب الرابع :المنقطع..... ٤٣
المبحث الثاني: مسالك التَّعليل عند الإمام الوادعي..... ٤٨
المطلب الأوَّل :لمحة حول مسلك التَّعليل عموما عند الإمام الوادعي. ٤٨
الفرع الأول :كون الراوي سلك الجادة..... ٥٠
الفرع الثَّاني: إخراج الشَّيخين قطعة يدل على أنه معل عندهما..... ٥٣
الفرع الثالث: أن يكون الحديث فيه كلام وقد أخرجه الشيخان عن صحابي آخر. ٥٥
المطلب الثاني :التعليل بالنكارة والشذوذ..... ٥٨
الفرع الأول :التعليل بالنكارة: ٥٨
الفرع الثاني :التعليل بالشذوذ..... ٥٩
المطلب الثالث : التعليل بالتفرُّد..... ٦١
المطلب الرابع : التعليل بالانقطاع ٦٣
المطلب الخامس :التعلل بضعف الراوي ٦٥
المطلب السادس:التعليل بالرفع والوقف ٦٧
الخاتمة..... ٧١
فهرس الآيات ٧٥
فهرس الأحاديث..... ٧٦
قائمة الصادر والمراجع..... ٧٨
فهرس الموضوعات..... ٨٥